الشريعة الإسلامية

obeikan

obeikan

مقدمة تاريخية

«تاقت النفوس من أبناء شعب مصر العظيم منذ فترة طويلة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تطلعت إلى اليوم الذى يكون فيه مرد الأمر إلى أحكام الله تبارك وتعالى، التى فُطرت عليها طبيعة هذا الشعب».

لم يقل هذه الكلمات الإخوان المسلمون، ولا السلفيون، ولا الجماعات الإسلامية، ولكن كانت تلك مقدمة الكتاب الذى أصدره مجلس الشعب المصرى فى عام ١٩٨٣ بعنوان: **تقنين الشريعة الإسلامية فى مجلس الشعب**.

قبل ذلك فى ٢٢/ ٩/ ١٩٨٢ أعلن وزير الأوقاف إبراهيم الدسوقى أنه «تم الانتهاء من إعداد ٩٥٪ من قوانين الشريعة الإسلامية، وإنه يجرى تطويع النسبة القليلة وفقًا لأحكام الشريعة للبدء فى تطبيق ما تم تقنينه فى أقرب فرصة[٤٠]».

نعود قليلًا لما قبل ذلك، فنجد فى عام ١٩٧٨، بعد خمس سنوات فقط من العبور العظيم للجيش المصرى لسيناء فى ١٩٧٣ رغم أنف ما كان يُسمى القوتين العظميين فى ذلك الوقت، أن الرئيس المنتخب لمجلس الشعب، الدكتور صوفى أبو طالب يعلن ـ وفى خلفيته تحرير سيناء عسكريًّا، وفى تطلعاته هو وجموع الشعب المصرى المؤمن إنجاز تحرير واستقلال تشريعى

(٤٠) تقنين الشريعة الإسلامية فى مجلس الشعب، صفحة ٤.

وقانونى ـ «آن الأوان لإعمال نص المادة الثانية من الدستور[٤١] التى تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع[٤٢]، بحيث لا يقتصر الأمر على عدم إصدار تشريعات مخالفة لهذا النص، بل يتعداه إلى مراجعة كل قوانيننا السابقة على تاريخ العمل بالدستور وتعديلها بالاعتماد على الشريعة الإسلامية الغراء[٤٣]».

تطبيق الشريعة يعنى الشريعة ككل وليس فقط الأحكام والحدود، فعلى سبيل المثال تأمر الشريعة بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، وتأمر بأداء الأمانات إلى أهلها وتأمر بالصدق والرحمة والتكافل، وباكتساب العلم، وبالعمل وبالتجارة والسعى وراء الرزق وسبل القوة، وأمرت بمكارم الأخلاق، وبينت أن خير الناس أنفعهم للناس، وخيرهم خيرهم لأهله، وأمرت المسلمين بالشورى والوحدة، وأمرت بجهاد النفس، وبالجهاد ضد الظالمين مسلمين أو غير مسلمين، فجاء فى الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وأمر القرآن بقتال الفئة الباغية، وأمرت بإعداد الجيش القوى بقدر الاستطاعة، ونهت أن يتخذ بعضنا بعضًا أربابًا من دون الله، وعن الغش والتزوير والكذب، وعن النفاق، والاحتكار، وعن التقاعس عن العمل للدنيا والآخرة، وعن الطمع والشح والأثرة، واتباع الهوى، وعن أن يكون المرء إمعة.

(٤١) نصت كل دساتير مصر على أن الإسلام دين الدولة: دستور ١٩٢٣، دستور ١٩٣٠، دستور ١٩٥٤، دستور ١٩٥٦، دستور ١٩٦٤، وأخيرًا دستور ١٩٧١.
(٤٢) تم تعديل المادة فى عام ١٩٨٠ لتصبح: مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.
(٤٣) تقنين الشريعة الإسلامية فى مجلس الشعب، صفحة ٣.

ترى الشريعة أن الناس إخوة، فهم جميعًا خلق من مخلوقات الواحد الأحد، كلهم لآدم وآدم من تراب، وكلف الله الناس بالخلافة على الأرض لإقامة الحق والعدل وإعمار الأرض، وفى ذلك أعلى تكريم من خالق الأكوان، وقال ـ سبحانه ـ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، فليست العزة باللون ولا الجنس ولا غيره، ومقاصد الشريعة الرئيسية هى حماية: النفس، والدين، والعقل، والمال، والعرض، وفى هذا تكريم للإنسان كما أمر الله بتكريمه.

تمثل الأحكام والحدود جزءًا صغيرًا من الشريعة، وتطبيق الشريعة كلها مشروع طموح يتطلب عملًا دؤوبًا بتخطيط واعٍ شامل، والعقبات أمامه كئودة متعددة، فهناك قوى متربصة وجاهزة بكل الوسائل والأساليب، ومستعدة لكل أنواع المواجهة لإجهاض هذا المشروع، والذى إذا نجح فى مصر، ستصبح مصر به نموذجًا وكعبة يتطلع إليها ربع سكان العالم من العرب والمسلمين، وربما يتطلع إليها قطاع كبير آخر من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية التى اكتوت بظلم القرون القليلة الماضية. باختصار يرى البعض فى المشروع مصدر إزعاج خطير للمشروع الغربى لسيادة العالم، ولهذا قالوا إنه لأول مرة فى تاريخ البشرية، تعمل كل أجهزة مخابرات العالم فى ميدان واحد، ميدان التحرير!.

يرى البعض أن يبدأ المشروع بتقنين الشريعة ومبادئها، والمقصود بذلك أن تكون القوانين فى مصر نابعة من أحكام الشريعة، وبالطبع هذا لا يمنع من الاستفادة من التجارب الناجحة فى أىٍّ من دول العالم، بشرط ألا ينتهك هذا أحكام الشريعة ولا مبادئها.

كانت مصر تستقى قوانينها من نبع الشريعة لمدة تزيد على عشرة قرون، حتى بدأ التدخل والنفوذ الأجنبى يسريان فى دم الشعب المصرى كالسم، فبدأت حكومات مصر منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ترضخ لذلك النفوذ، وأُجبرت على إعطاء الامتيازات الأجنبية، ثم أُجبرت على إنشاء المحاكم المختلطة، ثم المحاكم الأهلية، وجاء الغزو والاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ بقواته العسكرية وخططه الاقتصادية والمالية، والتى احتاجت لغزو ثقافى، ومن ثم تشريعى وقانونى ليستتب أمر الاحتلال، واستنزاف خيرات مصر وتطويعها لذلك.

ولكن تنبهت الزعامات الوطنية لمخاطر تلك الهيمنة والغزوة الثقافية خاصة فى التشريع والتقنين، والتى رأتها لا تقل خطرًا عن الغزوة العسكرية، إن لم تزد، فثمارها هى الرضا[٤٤]، أو على الأقل القنوع والخنوع لذلك الاحتلال، فلا يحاربه أو يقاومه أحد.

برزت أسماء لامعة فى ذلك الكفاح للاستقلال الثقافى فى التشريع والتقنين، منها رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذى طالب بأن تكون الشريعة مرجع التحديث، وحذر كثيرًا من خطر التحول لأخلاق أوروبا وأحكامها، وطالب بأن تكون السيادة العليا فى مجال التشريع والقانون للشريعة الإسلامية، وواصل محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) دعوة الطهطاوى.

وظهر قدرى باشا وزير الحقانية الذى وضع مؤلفاته الثلاثة: مرشد الحيران، قانون العدل والإنصاف، الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية، فى أعوام ١٨٩٠ ـ ١٨٩٣، واعتبره السنهورى زعيم مدرسة تقنين الشريعة ورائدها الأول فى مصر.

(٤٤) اعتبر بعض المسئولين فى عهد مبارك، ومن بينهم وزارة الثقافة، أن غزو نابليون فتح، يستحق أن يحتفل به المصريون.

كذلك برز السنهورى الذى استمر فى المطالبة بتقنين الشريعة، وعمل على تكثيف الجهود لإعادة مرجعية الشريعة الإسلامية، فأثمرت جهوده ومن معه عن القانون المدنى فى عام ١٩٤٨، بعد أن نجحت مصر فى إنهاء عهد الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية، لتعود لمصر - التى كانت تحت الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت، وتحت الملكية الفاسدة - حصة كبيرة من استقلاليتها التشريعية، وبدأت العمل به فى عام ١٩٤٩.

وبعد ثورة ١٩٥٢، أوصى المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية فى عام ١٩٦٥ بالعمل على تنقية التشريعات من كل ما يخالف حكم الإسلام، وفى عام ١٩٧٦ أوصى المؤتمر الرابع للمجمع بتشكيل لجنة لعمل الدراسات اللازمة لمشروع الأخذ بأحكام الشريعة، وكما علمنا سابقًا، توج كل ذلك قرار مجلس الشعب فى عام ١٩٧٨ بالبدء فى مشروع طموح لتقنين الشريعة، استجابة للمادة الثانية من الدستور التى تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى مصدر رئيسى للتشريع، والتى تم تعديلها فى عام ١٩٨٠ لتصبح: المصدر الرئيسى للتشريع.

وجدير بالذكر أن المركز القومى للبحوث قام باستطلاع رأى فى عام ١٩٨٥ حول تطبيق أحكام الشريعة على جرائم الحدود، وجاءت نتائجه كالتالى:

* بلغت نسبة الموافقة ٩٨٪ بين المسلمين، و٦٣٪ بين المسيحيين.

* وافق على التطبيق الفورى ٣١٪ من المسلمين، ٣٢٪ من المسيحيين، بينما بلغت نسبة الموافقين على التطبيق التدريجى ٦٩٪ عند المسلمين، ٦٨٪ عند المسلمين[٤٥].

(٤٥) تقنين الشريعة بين المجتمع والدولة، د. إبراهيم البيومى غانم، مكتبة الشروق الدولية، سبتمبر ٢٠١١.

يبرز بعد ذلك السرد السريع التساؤل: كيف انتبهت القوى الوطنية فى مصر المحتلة، وتحت حكم الملكية الفاسدة، سواء كانت فؤاد أو فاروق، لأهمية الاستقلال التشريعى والقانونى لمصر، وكافحت من أجله حتى أصدر السنهورى ومن معه القانون المدنى فى ١٩٤٨، ثم استمرت القوى الوطنية فى المطالبة بتقنين الشريعة بعد ثورة ١٩٥٢، وحتى بدأت جهود مجلس الشعب فى عام ١٩٧٨ فى مشروع عملاق لتقنين الشريعة، واستطاعت اللجان المتعددة إعداد ما يقرب من ٩٥٪ من المطلوب فى سنوات قليلة، ثم ينقلب الحال بدءًا من منتصف الثمانينيات، فتختفى دراسات اللجان القانونية بأساتذتها وخبرائها فى أدراج مجلس الشعب، ثم يُحارب هذا المد الوطنى، وتتبارى أجهزة الإعلام الحكومية وبعض الخاصة فى تخويف الشعب من الشريعة الإسلامية، حتى أصبح من يُطالب بها وكأنه يرتكب جريمة؟.

هناك بحث للدكتور محمد كمال إمام عن: الخلفية الفكرية والتشريعية والاجتماعية لاستبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية، نشرته مجلة المسلم المعاصر فى عددها الثامن والخمسين الصادر فى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م[٤٦].

---

(٤٦) نقتطف من هذا البحث بعض النقاط المهمة:

* تشير وثائق الفكر المصرى الحديث إلى دور الاستعمار فى إثارة هذه المعركة، وقد استخدم فى ذلك غير المسلمين ـ خاصة الأقباط ـ الذين عقدوا المؤتمر القبطى الأول فى شهر مارس ١٩١١ وجوهر مطالبهم إقامة دولة علمانية فى مصر.

* التشريع الإسلامى إذن كان أهم أدوات المقاومة فى معركة الاستعمار والتغريب، وهذا ما لاحظه المفكر الاجتماعى الفرنسى «جوستاف لوبون» عندما قال «أما الدول التى تأسست على أركان دين آمن به العموم، فقد كانت قوتها أعظم وسلطاتها أوسع، فإذا بقى القانون الديني حيًّا ـ يقصد الشريعة ـ يظل قادرًا على القيام بمهمة التأليف بين المصالح والعواطف». =

= * فبقاء الإسلام فى المجال التشريعى، هو الوجود الإسلامى الحقيقى، وهو ما عبر عنه «جب» بقوله «ولعلنى غير مخطئ فى اعتقادى، وإن كان اعتقادًا صادرًا عن التصور والحدس، أن احترام الشريعة لا يزال لب التفكير الإسلامي، وأن الإبقاء على الشريعة يرتبط به بقاء الإسلام، أو زواله».

* فدخول التشريع الأجنبى إلى البلدان الإسلامية جاء عن عمد وسبق إصرار، وكان يمثل خطوة الاستعمار الأولى فى السيطرة على المسلمين، ووسيلته لإقامة جسور التبعية على المسلمين، فمنذ عام ١٧٩١م بدأ الحكم الإنجليزى فى الهند بالغاء التشريع الإسلامى، وحدث ذلك فى مصر منذ علت اليد الاستعمارية فيها مع أواخر عصر إسماعيل وفى عصر الخديوى توفيق، ولم يمر عام على دخول الاحتلال الإنجليزى إلا وكانت التقنينات المصرية منقولة عن مجموعة نابليون نقلا يكاد يكون حرفيًا، وحدث مثل ذلك فى الجزائر وتونس والمغرب وبقية أجزاء العالم الإسلامى. وعندما اكتملت دائرة تنحية التشريع الإسلامى، أصبح العالم الإسلامى فريسة سهلة للاستعمار.

* وكما قال القومندان الفرنسى «مارتى» أحد أعمدة الاحتلال الفرنسى فى الجزائر: «كل تدخل من قبل الفقيه، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة».

* محمد على كلف «الشيخ محمد الجزائرلى» المفتى أن يضع له قانونًا مدنيًا على مثال وترتيب قانون نابليون يكون فى الوقت نفسه مأخوذًا من الشريعة الإسلامية، وقد بذل الشيخ الجزائرلى جهدًا كبيرًا لإنجاز المشروع إلا أن الظروف الدولية أجهضت محاولته. وقد روى مثل ذلك عن الخديوى إسماعيل ورفاعة الطهطاوى، وفى عهد الخديوى توفيق عندما بدأ التفكير جديًا فى تقنينات حديثة شاملة اتجهت الأنظار إلى المصدر الطبيعى لها وهو الشريعة الإسلامية، فقد جاء فى مذكرة حسين باشا ناظر الحقانية لمجلس النظار بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣٠٠هـ ـ ٧ ديسمبر ١٨٨٢م أنه «تراءى للحكومة وضع قانون مطابق للشريعة الغراء، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا، وتشكل قومسيون آخر لترتيب المجال، وفجأة آثرت الحكومة تشكيل لجنة لوضع التقنينات الأهلية برئاسة حسين فخرى، وهو غير مؤيد لقانون مستمد من الشريعة الإسلامية ومن أعضائها المسيو «فاشير» النائب العام لدى المحاكم المختلطة، و «موندو» الإيطالى، و «لوى» الإنجليزى وكانا قاضيين لدى المحاكم المختلطة، وبطرس غالى وكان وكيل وزارة الحقانية، وقد وضعت هذه اللجنة التقنينات الأهلية المنقولة عن التقنينات المختلطة، ويكاد يكون النقل حرفيًا، ولما كانت التقنينات المختلطة قد تم إعدادها فى ظروف مريبة، وبطريقة غريبة، صارت القوانين الأهلية الجديدة على نحو يخالف كل القواعد العلمية المعمول بها فى إصدار التشريعات».

* وفى محضر مجلس النظار بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ عارض على مبارك ما جاء فى التقرير بخصوص الحجر والتقييد على اختصاص المحاكم الشرعية. وأصر مبارك على رأيه هذا ومعه عمر لطفى كما هو ثابت فى محضر مجلس النظار، وقد اضطرد عدوان المحاكم الأهلية على =

= اختصاص المحاكم الشرعية، ويذكر رشيد رضا أن الحكومة أرادت أن تجعل فى المحكمة العليا عضوين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية، فهاج المسلمون فى مصر وحملوا على الحكومة فى الجرائد واجتمع علماء الأزهر للإنكار على الحكومة، وكان من المتحمسين من يتهم الأستاذ الإمام (محمد عبده) بالرضا بالمشروع وتأييد الحكومة فيه، فسألته عن ذلك فعلمت منه أنه سعى فى مقاومته سرًّا جهد طاقته؛ لأنه يضر ولا يفيد المطلوب، وقال إن الواضع الحقيقى له هو بطرس باشا لا ناظر الحقانية، ومن مقاصد بطرس باشا فيه التمهيد لإلغاء المحاكم الشرعية.

* وقد ذكر أفرام البستانى فى شرحه لقانون العقوبات الأهلى «أن هذا التشريع لقى معارضة شديدة لمخالفته للشريعة وعوائد البلاد، وذلك ثابت فى المضابط ومحاضر مجلس النظار».

* وقد حاولت الحكومة فور إصدارها للتقنينات الأهلية ـ تفاديًا لوصمها بمخالفة الشريعة ـ تخريج أحكام هذه القوانين على مذاهب الفقهاء.

* ففى سنة ١٩٠٦ كتب على أبو الفتوح باشا، وقد أصبح وكيلًا لوزارة المعارف «ما أجدر الحكومات الإسلامية باستنباط قوانينها وأحكامها من الشريعة، مع اختيار القول الأكثر مناسبة للزمان والمكان، لتكون هذه القوانين والأحكام أكبر احترامًا فى النفوس، وأشد موافقة لأخلاق وعادات من وضعت له ... فعلينا أن نتمسك بشريعتنا الغراء، فهى مؤسسة على الاعتدال الذى به يكون الإنسان سعيدًا فى بيته ووطنه، ومع جيرانه ومعاشريه مهما اختلفت مذاهبهم وتنوعت أجناسهم»، أما العلامة عبد السلام ذهنى، فقد دأب فى كل مناسبة على نقد القوانين المستوردة، وفى مقال له عام ١٩١٦ عن نهضة القانون قال «إنى من الفريق الذى يعتقد بحق بأنه لا بد وأن يكون للقوانين الأهلية عصبية ترجع بها إلى تاريخ الأمة وتقاليدها وعوائدها وأخلاقها، بحيث تكون القوانين صورة لأخلاق الأمة وعوائدها، وقد جاءت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ على غرار المحاكم المختلطة، وكان يتعين إنشاء المحاكم الأهلية على الطريقة المعروفة فى الشريعة الإسلامية، كما كان يجب أن تعمل لها قوانين على غرار ما تقرر فى الشريعة الإسلامية، وما درج عليه الأهلون فيها» ويقول «هذا الخطأ الذى وقع فيه نوبار فى سنة ١٨٧٦ من إنشاء المحاكم المختلطة إلى سنة ١٨٧٥ ومن نقل القوانين الفرنسية من مدنية وتجارية ومرافعات وعقوبات وتحقيق جنايات، لا بد من تصحيحه مهما طال الزمن، وتعاقبت الأحقاب، إن القانون المدنى، فيما يتعلق بالمعاملات بين الأفراد كان هو قانون الشريعة الإسلامية، وكانت أحكامها المدنية هى السائدة بين الأفراد ... أما وقد خرج «نوبار» ومن تولى بعده عن ذلك الطريق السوى، طريق استبقاء أصول الشريعة الإسلامية، وطريق المحافظة عليها لتكون قانون الشعب المصرى، ومن يسكنه من غير المصريين، وأتى وأتوا بعده بقانون منقول عن القانون الفرنسى، غريب عن البلاد فى عاداتها وفى طقوسها، وفى تقاليدها، فإنه آن أوان التفكير فى علاج الأمر علاجًا صحيحًا مما مضى، وبعد العدة لمستقبل كله آمال، علاجًا يبعث إلى الوجود المصرى تلك الأصول الشرعية الإسلامية فيما يتصل بالمعاملات».

شريعة التكليف الإلهى للبشر بأمانة الخلافة

جاء فى القرآن ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦]، و﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، و﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾، [الملك: ١، ٢]، و﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، و ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٦-٨].

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

يظهر من هذه الآيات أن الله سبحانه وتعالى خلق البشر على الأرض ليقوموا بمهمة عظيمة، الخلافة على الأرض، هذه هى الأمانة التى بينتها الآية ٧٢ من سورة الأحزاب.

وحمل تلك الأمانة والحكم بالحق، هو عبادة الله التى جاءت فى الآية ٥٦ من سورة الذاريات.

ويظهر أيضًا من هذه الآيات أن حملنا تلك الأمانة هو اختبار من الله لعملنا على الأرض، والذى سوف يُجازينا عليه فى الآخرة، فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره، وذلك بموازين الحق، كما جاء فى سورة الأنبياء ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [٤٧].

تكررت فى القرآن عشرات المرات ثنائية ﴿آمنوا وعملوا الصالحات﴾، بما يبين ـ بحسابات الآخرة ـ أن الإيمان وحده لا يكفى، والعمل الصالح وحده لا يكفى، بل لا بد من الإيمان والعمل الصالح، لذلك قالوا الإيمان قول يصدقه العمل.

كذلك جاء فى القرآن ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:٩٠]، وجاء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]

الحكم بين الناس بالحق والعدل،وأداء الأمانات، وإحسان العمل، هو ما نزلت الشريعة الإسلامية، والشرائع السماوية بصفة عامة، لبيان أسسه للناس،ولذلك جاء فى سورة المائدة، وهى من أواخر ـ إن لم يكن آخر ـ سور القرآن فى النزول:

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ۙ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ

ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤ - ٥٠].

تقول الآيات إن من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون[٤٧]، وأولئك هم الظالمون، وأولئك هم الفاسقون، ثم تقرر أنه ليس هناك أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون.

وتأمر بأن يتبع اليهود والمسيحيون شرعهم وهم يعيشون فى المجتمع أو الدولة الإسلامية، ولذلك قال البابا شنودة أكثر من مرة فى مشكلة الزواج الثانى للمسيحيين: ارجعوا يا مسلمين للقرآن[٤٨].

هناك آيات أخرى كثيرة تأمر المسلمين باتباع شرع الله، وأخرى بينت أحكامه، وفصَّلت السنة النبوية بعض تلك الأحكام.

---

(٤٧) قال مخلوف وابن كثير وغيرهما نقلًا عن ابن عباس: من لم يحكم بما أنزل الله جاحدًا فهو كافر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق.

(٤٨) منذ سنوات قليلة، قامت فى أمريكا حملة على الشريعة الإسلامية، وفى عامنا الحالى أصدرت بعض الولايات قوانين تمنع من ممارسة الشريعة الإسلامية، ووصفت ولاية تنيسى الإسلام بأنه مذهب قانونى - سياسى - عسكرى - «Legal - Political Military Doctrine» فهو بهذا الوصف ليس دينًا!

قضية تقنين الشريعة اليوم

يتخوف قليل من المسلمين من بناء المجتمع والدولة والحضارة على أساس مبادئ الشرع وأحكامه، رغم أن علماء السياسة والتاريخ والاجتماع والقانون ـ وغيرهم ـ فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يرددون دائمًا أبدًا أن مجتمعاتهم وحضارتهم قائمة على أسس يهودية مسيحية.

ورغم شهادة العديد من القانونيين العالميين للشريعة الإسلامية بالتكامل وجدارة الاتباع[٤٩]، ورغم أن المناداة باستعادة الاستقلال التشريعى لمصر بدأت منذ أكثر من قرن، وقال فقهاء القانون من أمثال السنهورى إن استقلال مصر لن يكتمل إلا باستقلالها التشريعى، رغم كل ذلك، رأينا د. علاء الأسوانى، وهو يحاصر مع يسرى فودة ـ أو حتى يتهمان ـ د. محمد مرسى بأن الإخوان يريدون أن تكون هناك لجنة أو جهة يرجع إليها مجلس الشعب لتوضح له إن كان مشروع قانونٍ ما ينتهك الشريعة أم لا، وكان ذلك على شاشة O T V.

وتناسى البعض أن رئيس مجلس الشعب الأسبق، دكتور صوفى أبو طالب، شكل سبعة لجان لتنقية القانون مما يخالف الشريعة، وعملت تلك اللجان لبضع سنوات لإنجاز مهمتها، وكان أعضاؤها من مجلس الشعب ورجال القانون، ورجال القضاء، واستعانت بالأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف فى عملها.

---

(٤٩) قال الفرنسى إدوارد لامبير مدير مدرسة الحقوق السلطانية فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر: لديكم قانون لا يوجد له نظير فى العالم، ومهمتكم الأساسية إظهار هذا القانون. وكان ذلك من أسباب طرد الإنجليز له من مصر ـ د. محمد كمال إمام.

وقرأنا فى جريدة الأهرام فى ١٩/ ٦/ ٢٠١١ على صفحة ٥ العنوان الآتى:

«اتهامات حادة للإخوان فى المؤتمر الأول لجبهة أبناء مصر» وكتب حازم أبو دومة تحت هذا العنوان:

شن الإعلامى وائل الإبراشى هجومًا حادًّا على الإخوان المسلمين، وقال إنهم يمهدون للقفز على السلطة من خلال مخطط طويل المدى لتغيير المجتمع وتحويله إلى دولة إسلامية تدريجيًّا.

ثم كرر الدكتور ضياء رشوان ـ على قناة O T V أيضًا ـ اتهام أحد مؤسسى حزب المصريين الأحرار للإخوان المسلمين بأنهم يريدون انتهاك قاعدة: لا دين فى السياسة، وطلب من الدكتور عصام العريان تأكيدًا بأنهم لن ينتهكوا تلك القاعدة.

وقبل ذلك، قال رشوان بوجوب محاسبة الإخوان على أى تصريحات لهم بهذا الخصوص.

يقول مؤيدو الشريعة:

من أين جاء تقديس هذه القاعدة؟ هل لدى المطالبين بها نص سماوى خصهم الله به؟ أم هناك تجربة علمية أكدت صحة هذه القاعدة فلا يجوز لأحد انتهاكها؟ وهل لا يدخل الدين فى سياسة إنجلترا ـ صاحبة وعد بلفور ـ ، وإسرائيل ـ الدولة اليهودية ذات الأحزاب الدينية ومبدأ الأرض الموعودة ـ ، وأمريكا الشعب المختار الجديد ـ الذى يؤمن بوجوب قيام دولة إسرائيل حتى تنشب معركة هرمجدون ـ تطلعًا للمجىء الثانى للمسيح، وخلاص المسيحيين؟ أم أنها إحدى كليشيهات البروپاجندا التى يقصفنا بها الغرب ونرددها وراءه وندخل بها فى جدل يفرقنا ويصرفنا عن صنع حاضرنا ومستقبلنا؟!.

قبل ذلك، اعترض بعض الإعلاميين وبعض الناشطين السياسيين على المستشار طارق البشرى ووصفوه بأنه: إسلامى.

وانتشرت فى الإعلام بعض المصطلحات التى تزدرى من يُطالب ببناء المجتمع والدولة الإسلامية ـ رغم أن المادة الثانية من الدستور تنص على ذلك، ورغم أن دساتير مصر السابقة، بداية من دستور ١٩٢٣ بها نصوص مشابهة:

دستور ١٩٢٣: مادة ١٤٩: الإسلام دين الدولة.

دستور ١٩٣٠: مادة ١٣٨: الإسلام دين الدولة.

دستور ١٩٥٤: مادة ١٩٥: الإسلام دين الدولة.

دستور ١٩٥٦: مادة ٣: الإسلام دين الدولة.

دستور ١٩٧١: مادة ٢: الإسلام دين الدولة.

وتم تعديل المادة الثانية فى عام ١٩٨٠ إلى: الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

دساتير تنص على المسيحية

هناك عدة دساتير تحدد ديانة الدولة بأنها مسيحية، وتحدد أى نوع من المسيحية كاثوليكية أو بروتستانتية، وإذا كانت بروتستانتية فأى طائفة منها: لوثرية، كالفينية أو غير ذلك، فعلى سبيل المثال الدنمارك والنرويج وأيسلندا: أنجيلية لوثرية ـ إنجلترا: الملك هو رأس كنيسة إنجلترا (ومنعت وثيقة الحقوق البريطانية الصادرة فى ١٦٨٩ أن يتولى المُلك أمير

باباوى، أى كاثوليكى، وسمحت للپروتستانت فقط من أفراد الشعب بحيازة الأسلحة) ـ الأرچنتين وكوستاريكا: الكاثوليكية الرومانية.

ونقطتف من كتاب كليفورد لونجلى: «الشعب المختار: الأسطورة التى شكلت إنجلترا وأمريكا» وصفه لتتويج الملكة إليزابث الثانية ـ ملكة إنجلترا الحالية ـ فى كنيسة ويستمنستر:... وبينما كان كبير أساقفة كانتربورى، الدكتور چيوفرى فيشر يتولى القداس، سألها بشكل رسمى: «هل ستحافظين بأقصى قوتك على قوانين الرب وعلى المغزى الحقيقى للإنجيل؟ وهل ستحافظين بكل قوتك على الديانة الإصلاحية البروتستانتية التى أرساها القانون فى المملكة المتحدة؟ هل ستحافظين بصورة ثابتة على استقرار كنيسة إنجلترا، والمذهب والعبادة والنظام، والحكومة بالتالى، كما أرساها القانون فى إنجلترا؟ وهل ستبقى كل الحقوق والامتيازات لرجال الإكليروس والأساقفة فى إنجلترا كما يقضى القانون؟ وأجابت ويدها على الكتاب المقدس: «أعد بأن أفعل هذا كله» ـ صفحة ٤٢، ٤٣ من الجزء الأول.

نشرت بعض قوى الغرب المحبة للإسلام مصطلح «Islamist» على الإسلاميين السياسيين، وبالطبع لم تسك تلك القوى مصطلح «Christianist» ولا مصطلح «Judaist» على المسيحيين أو اليهود السياسيين، رغم أن الدين والكتاب المقدس من الأسباب الرئيسية لدعم الولايات المتحدة وأوروبا لإسرائيل[٥٠]، ولما أعلنت إسرائيل رسميًا أنها

(٥٠) نكتفى هنا بمقتطفات من خطاب جورج بوش للكنيست فى ١٥ مايو ٢٠٠٨:
* استقلال إسرائيل هو الوفاء بوعد قديم لإبراهيم وموسى وداود ـ أرض الشعب المختار ـ أرض إسرائيل. =

دولة يهودية، لم نسمع أحدًا فى الغرب ـ ولا حتى فى مصر ـ يردد علينا مثل ذلك المصطلح بالنسخة اليهودية منه، بل عندما أكد نتنياهو على يهودية دولة إسرائيل فى الكونجرس، هب رجال الكونجرس وقوفًا فى عاصفة تصفيق مدوية للزعيم اليهودى، ولكنه ليس «Judaist»!.

وهنا فى مصر، سك الدكتور رفعت السعيد مصطلح «المتأسلمون» على كل من يجرؤ على الجهر باتجاهاته الإسلامية وبرغبته فى بناء الدولة والحضارة الإسلامية(٥١).

= * تحالف حكوماتينا [أمريكا وإسرائيل] لا يمكن فكه، ومصدر صداقتنا أعمق من أى معاهدات، فهى متجذرة فى الروحانيات المشتركة لشعبينا، إنها روابط الكتاب المقدس. عندما هبط ويليام برادفورد من سفينة ماى فلاور فى ١٦٢٠، ردد كلمات إرميا: تعالوا لنعلن فى صهيون كلمة الله. رأى مؤسسو أمريكا أنها أرض موعودة جديدة، وأطلقوا على بلداتهم أسماء مثل بيت لحم، وأرض كنعان الجديدة. وفى الوقت المناسب أصبح الكثير من الأمريكيين مدافعين بحماس عن دولة يهودية جديدة.

يمكن لمن يريد الاستزادة قراءة الكتب الآتية: «المسيح اليهودى وتاريخ نهاية العالم» رضا هلال، «الصهيونية غير اليهودية» ريجينا رزق، «تاريخ نهاية العالم: كيف غير أكثر أسفار الكتاب المقدس إثارة للجدل حضارة الغرب» ـ والكتب كلها من منشورات مكتبة الشروق الدولية.

(٥١) فى كتابه «الليبرالية فى مصر» رأى أنَّ من يهاجم ويرفض الإسلام السياسى يكون ليبراليًا، حتى لو كان ذلك الليبرالى يؤيد احتلال بريطانيا مصر. انظر: شبلى شميل الليبرالى يصف كرومر بأنه: مصلح مصر، ويدعو لاستمرار الاحتلال الإنجليزى لمصر ـ صفحة٦٩، وانظر: ولى الدين يكن الليبرالى الذى يقول عن كرومر إنه حبيب الأحرار ومصلح مصر ورجلها العظيم، ويقول عن عرابى إنه أحد العاصين، ويدعو لبقاء الإنجليز فى مصر ـ صفحة١٥٢، ويرى أن سعد زغلول نصف ليبرالى، ربما لأنه انتقد كتاب «فى الشعر الجاهلى» لطه حسين، وكتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلى عبد الرازق ـ صفحة٢٣٨، وبالطبع أشاد الدكتور المؤلف بسلامة موسى الذى جعل من التغريب مادة أساسية فى الليبرالية ـ صفحة ١٧٢.

غلاف الكتاب رسم لفتاتين على وجهيهما أحمر شفاه بصورة مبالغ فيها، وكذلك على أعلى صدر إحداهن العارى، وكأن هذه هى الليبرالية المصرية فى نظر الدكتور المؤلف.

بالطبع لسنا فى حاجة لبيان أن تلك القوى فى الغرب لا تريد الإسلام الذى يدخل الحياة العامة، إسلام الحقوق والعدالة والمساواة والعمل، والذى ينقص فيه إيمان المرء إذا بات شبعان وجاره جائع، وإذا لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، إسلام التوحيد الخالص الذى لا يقول بقدسية السوق ولا بأن أخلاقه وقوانينه هى مصدر التشريع، ولا بقدسية كليشيهات البروپاجندا مثل لا دين فى السياسة، ولا بحق النيوليبرالية فى التدخل الإنسانى والاقتصادى فى شئون الشعوب، كما فعلت الولايات المتحدة وبريطانيا وأتباعهما فى العراق[٥٢]، ولا تريد تلك القوى إسلام أمة الإسلام التى تتعاطف وتتكافل وتتآزر وتتحد ـ مثل الاتحاد الأوروبى ومثل الناتو ـ ولكن لتعمل لصالحها ولصالح البشرية.

اعتراضات ومخاوف من تطبيق الشريعة

لكن على أى أساس يتخوف البعض هنا فى مصر، ويرفض البعض الآخر تطبيق مبادئ الشرع ويرفض من ينادى بتطبيقها، أو كما يقولون عنهم: المتأسلمون، أو الـ «Islamists»، أو الإسلام السياسى؟. سأحاول هنا بإيجاز توضيح أهم وأكثر الاعتراضات شيوعًا وأجدرها بالبحث والمناقشة:

---

(٥٢) طبق بريمر الحاكم العسكرى الأمريكى للعراق النيوليبرالية فى العراق بتخصيص كل المشاريع العراقية العامة، وفتح الأبواب على مصراعيها للشركات والبنوك الأجنبية مع حريتها الكاملة فى تحويل كل أرباحها خارج العراق، وإزالة كل ما يعيق انسياب البضائع والخدمات والأموال وخاصة البترول، فحاز بهذا الحسنيين: التدخل الإنسانى لفرض النيوليبرالية، ثم فرضها الفعلى على الشعب العراقى، المنكوب بالمصيبتين.

١- فصل الدين عن السياسة

لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين

لم تخل أى حكومة إسرائيلية منذ قيامها فى ١٩٤٨ من مشاركة الأحزاب الدينية، ولم نسمع أحدًا فى إسرائيل، أو أمريكا أو أوروبا يسك مصطلح«Jndaist» ولا يطالب بفصل الدين عن السياسة!

بل إن وزير الداخلية الحالى فى إسرائيل هو الحاخام إيلى يشاى رئيس حزب شاس، وهو ليس حزبًا دينيًّا فقط، بل هو حزب دينى متطرف، ولو كان هذا الحزب إسلاميًّا لأطلق عليه الغرب أنه حزب أصولى إرهابى.

وتعددت الأحزاب الدينية فى أوروبا، على سبيل المثال فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وغيرها. وكثير من هذه الأحزاب كاثوليكية، رغم العقبة بين الديمقراطية والكاثوليكية.

فالكاثوليكى مُلزَم بطاعة البابا، الذى هو معصوم، والذى هو يحلل ويحرم، ويُدْخل المسيحى الجنة أو يحرمه منها، والذى هو وكيل أو ممثل ـ أو حتى فى بعض الأحيان عندما تتضخم شخصيته وتسمح الظروف، هو تجسيد للمسيح على الأرض ـ وهذه العقبة هى التى جعلت لوك يمنع التسامح مع الكاثوليك فى إنجلترا ـ لأن لهم رئيس خارج إنجلترا ـ وهى التى جعلت الأمريكيين يثورون عندما فكر أحد

الكاثوليك فى ترشيح نفسه للرئاسة فى مطلع القرن العشرين[٥٣]، ولذلك لم يتول رئاسة أمريكا إلا كاثوليكى واحد ـ چون كنيدى، والذى تبرأ من طاعته السياسية للبابا قبل الترشح، والذى اغتيل ـ ضمن ٤٤ رئيسًا پروتستانتيًا.

وتذكر «موسوعة كمبريدچ للتاريخ: الفكر السياسى فى القرن العشرين» عن الأحزاب الدينية فى أوروپا:

> كان أول تدخل مباشر للكاثوليك فى السياسة له أثر مهم كمؤشر للديمقراطية المسيحية ... وكان الشخصية المحورية أسقف ماينز الكاثوليكى «ويليام إيمانويل ڤون كتلر»... لم يقف كتلر عند الجدل بأن المجتمع بما فيه الاقتصاد ينبغى أن يقوم على مبادئ الأخلاقيات الدينية والإحسان والتراحم، بل تطرق إلى الحديث عن المشكلات السياسية والمؤسسية، وحث الكاثوليك على تقبل المجتمع الحديث ومؤسساته الحكومية، كما كان يرى أن الدولة ـ بينما تحترم الحكم الذاتى للأفراد والمنظمات ـ لا بد أن تكون هى الضامن للسلام الاجتماعى القائم على الإيمان والوحدة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.
>
> كما شارك كتلر فى صناعة حزب الوسط Zentrum.

(٥٣) اقرأ فى «كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والإيڤانجليكية»: أشعلت حملة سميث جدلًا عنيفًا ضد الكاثوليكية فى قلب البروتستانت المحافظين، وقالوا: غدًا قد يكون لدينا سميث، وبعد غد سيكون لدينا البابا ـ صفحة ٧٩، والكتاب من منشورات مكتبة الشروق الدولية.

جمع حزب الوسط بين الدفاع الصارم عن المبادئ الكاثوليكية والاستقلال السياسى عن روما.

ربما يكون هو [حزب الوسط] الداعم الأساسى للجمهورية؛ حيث شارك فى جميع تحالفات الحكومة، وحصل على رئاستها تسع مرات من أصل عشرين، فى قيامه بهذا الدور كان لا بد أن يدافع بالطبع عن مصالح الكنيسة الكاثوليكية.

تراوحت [قوته الانتخابية] ما بين حد أقصى ١٩,٧٪ فى ١٩١٩، الى حد أدنى ١١,٢ ٪ فى ١٩٣٣.

ثم تنتقل الموسوعة إلى فرنسا:

فى فرنسا، دعمت أزمة الثقافة الوضعية، والإحياء الروحانى، إلى جانب دعوة البابا ليو الثالث عشر لرفع شأن مؤسسات الجمهورية الثالثة، دعمت جميعها نمو الديمقراطية المسيحية.

كانت «سيلون» هى الجريدة الناطقة باسم الحركة التى أسسها مارك سانجنييه، وكانت أيديولوچيتها تقوم على فكرة الديمقراطية التى يشارك بها الجميع، والمستوحاة من المسيحية.. وفى عام ١٩٢٤، استطاع [سانجنييه] أن يكوِّن الحزب الديمقراطى الشعبى، وكان لعمله أعظم الأثر فى الكاثوليكية السياسية الفرنسية التى أسهمت فى كل من حركة المقاومة وإقامة الحزب

المنادى بالديمقراطية المسيحية فى فترة ما بعد الحرب، وهو الحركة الجمهورية الشعبية.

أما فى إيطاليا، فذكرت الموسوعة القس لويجى ستروز الذى أسس الحزب الشعبى الإيطالى فى عام ١٩١٩:

بعد إنشائه بفترة وجيزة، حقق الحزب نجاحًا لا بأس به فى أول انتخابات تُقام فى إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، وبحصوله على ٦ , ٢٠٪ من الأصوات الانتخابية، أصبح هو الحزب الثانى فى إيطاليا بعد الحزب الاشتراكى.

وتحت عنوان:

[أوروبا]:«بعد ١٩٤٥: الديمقراطية المسيحية فى السلطة»

جاء فى الموسوعة ما يلى:

أثناء الحرب وبعدها، كان على الأحزاب الديمقراطية المسيحية أن تتكيف، ليس مع الكاثوليكية السلطوية والمحافظة التى عرفت بولائها للنظم الفاشية فحسب، وإنما مع المجموعات الكاثوليكية التقدمية الموالية للأفكار الماركسية كذلك؛ ولكن رغبتهم فى الحرب ضد الشيوعيين قربت بينهم وبين المحافظين، وفى تحالفاتهم مع هؤلاء كانوا فى بعض الأحيان يمثلون الثقل الأكبر. حدث ذلك للحزبين الديمقراطيين المسيحيين الكبيرين:

الديمقراطى المسيحي الإيطالى DC والديمقراطى المسيحى الألمانى CDU /CSU وكلاهما تقلد السلطة بعد الحرب، وأصبح الحزب الرئيسى فى النظام السياسى الذى قام فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ووفقًا لصناديق الاقتراع، كان الحزب الديمقراطى المسيحى الإيطالى DC بغير منازع، هو أكبر الأحزاب الإيطالية منذ ١٩٤٦ حتى ١٩٩٢، حيث تراوحت نسبة التصويت له بين ٣٥٪ و ٣٨٪ لعقود طويلة، وبلغت أعلى نقطة سجلها ٤٨٪ (وهو عام الصدام الكبير مع الجبهة الشعبية)، وأكثر النقاط انخفاضًا ٢٩,٧٪ وهى التى سجلها فى ١٩٩٢، وهو العام الذى وقعت فيه الأزمة التى أدت إلى اختفائه بعد فترة انحدار بطىء فى الثمانينيات. كذلك كان الحزب الديمقراطى المسيحى الألمانى CDU /CSU هو أكبر الأحزاب فى ألمانيا باستثناء الأعوام ١٩٧٢، ١٩٨٨، ٢٠٠٠؛ وكانت النسب التى يحصل عليها فى الاقتراع تتراوح ما بين ٤٢٪ و ٤٨٪، ولكنه حصل على أغلبية ساحقة فى ١٩٥٧ عندما فاز بنسبة ٥٠,٢٪. وقد بقى الحزب الديمقراطى المسيحى الإيطالى DC فى الحكم من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٣ دون انقطاع؛ فى حين بقى الحزب الديمقراطى المسيحى الألمانى CDU /CSU فى الحكم من ١٩٤٩ إلى ١٩٩٨

بفترة توقف استمرت ثلاثة عشر عامًا (١٩٦٩ ـ ١٩٨٢) عندما كان هناك ائتلاف ديمقراطى اجتماعى ـ ليبرالى فى السلطة؛ ودائمًا ما كان الحزبان يكونان حكومات ائتلافية عندما كانت لهما الأغلبية فى البرلمان.

أصبح الحزبان حزبين جماهيريين. وبدْءًا من الستينيات فصاعدًا تساوت أعداد أعضاء الحزب الديمقراطى المسيحى الإيطالى مع أعداد أعضاء الحزب الشيوعى الإيطالى PCI بل وفاقتها، حتى إن عددهم وصل إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ عضو. ورغم اختلاف الحزبين الألمانيين فى منهجى نشاطهما فإن عدد أعضاء الحزب الديمقراطى المسيحى الألمانى CDU بلغ ٧٠٠,٠٠٠ عضو فى الثمانينيات كما بلغ عدد أعضاء الحزب الاجتماعى المسيحى الألمانى CSU ٢٠٠,٠٠٠ عضو. كان كلا الحزبين الديمقراطيين المسيحيين الإيطالى والألمانى هما السبب الرئيسى فى إعادة بناء بلديهما، فقد شجعا على إنعاش الاقتصاد وتقوية المؤسسات الديمقراطية وإعادة دولتيهما إلى نسيج المجتمع الدولى بعد المأساة القومية التى خلفتها النازية والفاشية.

ولا شك أن الفكر الديمقراطى المسيحى أسهم فى خلق نموذج معدل للتنمية بدلًا من القبول الكامل

بالنموذج الرأسمالى، وقد أسهم الحزبان الديمقراطيان المسيحيان فى ألمانيا فى توسيع دولة الرفاهة وتقويتها منذ الخمسينيات، بل إن دولة الرفاهة اتسعت فى إيطاليا لدرجة أن تحولت إلى نظام للصدقة له زبائنه؛ وقد استأنف الحزب الديمقراطى المسيحى ممارسة تدخل الدول فى الاقتصاد موسعًا ذلك فى مجال الصناعة، وهو ما بدأه النظام الفاشى. أما حزبا ألمانيا فقد كانا أكثر احترامًا لاستقلالية المؤسسات الصناعية الضخمة حتى وإن بقى الكثير من الشركات الكبرى تحت سيطرة الشعب. وقد قام الحزبان الديمقراطيان المسيحيان فى ألمانيا وإيطاليا بتحديد مصير دولتيهما فى مجال السياسة العالمية باختيارهما للغرب، والتحالف مع الولايات المتحدة، الذى تأكد من خلال حلف الأطلنطى، (الأمر الذى لقى الكثير من المعارضة من قبل اليسار فى كلتا الدولتين)، والخيار الأوروبى وعقد اتفاقية الفحم والفولاذ التى كانت النواة للاتحاد الأوروبى الحالى. وقد بقى الحزبان على ولائهما لكل خيارات مؤسسيهما.

عادة ما يوضع الفرنسى روبرت شومان Robert Schuman إلى جانب الإيطالى آلسيد دى جاسپرى Alicide De Gasperi والألمانى كونراد أديناور Konrad Adenauer كأحد مؤسسى الاتحاد

الأوروبى European Community. كان شومان عضوًا فى حزب ديمقراطى مسيحى آخر فى فترة ما بعد الحرب: هو حزب الحركة الجمهورية الشعبية MRP؛ وعلى النقيض من الأحزاب الأخرى كان هذا الحزب، الذى هبطت نسب التصويت له هبوطًا حادًّا من ٢٨٪ فى ١٩٤٦ إلى ١٠٪ فى ١٩٥٦ قد راح دوره يتضاءل فى الجمهورية الفرنسية الرابعة؛ حيث اختفى تمامًا باختفائها، أما أثناء الجمهورية الخامسة فإن الديمقراطيين المسيحيين كونوا أحزابًا صغيرة فى إطار تحالف يمين الوسط بقيادة الديجوليين. وكان MRP هو أكثر الأحزاب التى بقيت على ولائها للمبادئ الديمقراطية المسيحية، وربما كان سبب ذلك فى أن وضع نفسه فى يسار الوسط على خارطة الأحزاب، وهو الموقف الذى جعله لا يجتذب دعم جميع الكاثوليك الفرنسيين[٥٤]

لم نسمع أحدًا فى أوروبا أو أمريكا أو مصر، يطلق لقب «Chrystianist» على المسيحى الذى يعمل بالسياسة، أو ما يقابل لقب المتأسلم من ألقاب مثل المتأسيح أو المتمسح.

ولا يفوتنا هنا ذكر الدور الرئيسى الذى قام به بابا الڤاتيكان السابق والكنائس الكاثوليكية فى پولندا وألمانيا الشرقية ورومانيا فى

(٥٤) صفحات ٢٣٣ إلى ٢٤٦ من المجلد الأول، والموسوعة من منشورات المركز القومى للترجمة بتاريخ ٢٠٠٩.

انهيار الاتحاد السوفييتى، ونقتبس من كتاب «سياسى الله ـ God`s Politician» ـ من منشورات faber & faber ـ ما يلى:

البابا ليس الزعيم الروحى لتسعمائة مليون كاثوليكى فقط، ولكنه أيضًا رجل دولة على مستوى أهمية الرئيس جورباتشوف والرئيس بوش [الأب].

الڤاتيكان أصغر دولة مستقلة، ولكن لها نفوذ سياسى واسع فى المجال الدولى.

وكتب جورباتشوف عن البابا فى جريدة LaStampa الإيطالية التى تصدر فى ميلانو، بتاريخ مارس ١٩٩٢:

كل ما حدث فى أوروبا الشرقية فى السنوات الأخيرة، ما كان ليحدث بدون الدور السياسى للبابا على المسرح العالمى ... وسوف يستمر البابا چون پول فى ممارسة نفوذه السياسى المهم ـ مقدمة الكتاب xii , vii.

وقبل الانتقال إلى الولايات المتحدة فى أقصى الغرب، نصوب أنظارنا إلى أقصى الشرق: ماليزيا وإندونيسيا.

الأولى بها ثلاثة أعراق، والمسلمون حوالى ٦٠٪ من السكان أو أقل قليلًا، والثانية بها عشرات الأعراق، والمسلمون بها بين ٨٥٪ و٩٠٪. الدولتان بهما أحزاب إسلامية، والدولتان تتمتعان بديمقراطية أعلى من معظم، إن لم يكن كل الدول العربية، وكذلك تتمتعان بمعدلات تنمية أعلى من مصر، ومن كثير من الدول العربية.

ولكن ما هى السياسة؟

جاء فى كتاب «**الدين والسياسة فى الولايات المتحدة**» لأستاذين فى العلوم السياسية والدراسات الدينية فى الولايات المتحدة[٥٥] ما يلى:

تعريف السياسة

هناك تعريفات عديدة للسياسة... [منها] المهام المنوطة بها الحكومة وتأثير الحكومات على الشعوب، والطرق التى تعمل بها، والسلطة التى يلجأ إليها قادتها للحصول على السلطة والاحتفاظ بها. وهنا تعريف آخر يركز على استخدام السلطة، فعلى سبيل المثال عرَّف روبرت دال السياسة على أنها «علاقات إنسانية تتطلب إلى حد كبير السيطرة أو النفوذ أو القوة أو السلطة».

هناك تعريف آخر يركز على تحديد القيم. فقد عرَّف داڤيد إيستون السياسة على أنها تحديد السلطة لقيم المجتمع[٥٦]. وهذا التعريف وما شابهه من تعريفات

---

(٥٥) «Politics And Religion in The United States» ميشيل كوربت، وچوليا كوربت، من منشورات جارلاند پابليشينج ١٩٩٩، ترجمته مكتبة الشروق الدولية، وطبعته ثلاث طبعات آخرها ٢٠٠٦.

(٥٦) ولذلك قال تونى بلير: دخلت عالم السياسة لأطبق المبادئ المسيحية التى تربيت عليها .... القيم بدون سياسة لا وزن لها.

ويقول چون بيرتون راعى بلير وكاتب قصة حياته، فى كتابه «We Dont Do God: Blaires Religion Belief And Its Consequences» من منشورات Continum، ٢٠٠٩: استغل بلير كل فرصة طوال مدة رئاسته ليشرح كيف تضافرت معتقداته الدينية مع معتقداته السياسية...=

يُعتبر أكثر التعريفات السياسية شيوعًا وقبولًا من جانب علماء السياسة ـ صفحة ١٣، ١٤.

وقد بدأت مقدمة الكتاب المذكور بالفقرات الآتية:

استخدم الرئيس كلينتون فى خطابه الافتتاحى سنة ١٩٩٧ استعارة من التوارة حينما قال: «استرشادًا بالرؤية القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم إلى أرض ميعاد جديدة». لقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون بدءًا من جورج واشنطن فصاعدًا على الحس الدينى، وليس للتأثير على عقول أبناء الشعب فحسب، بل على أفئدتهم أيضًا لتأييد الأهداف الرئاسية.

فإن الدين والسياسة شكلا نسيجًا متداخلًا عبر تاريخ الولايات المتحدة منذ الفترة الاستعمارية وحتى وقتنا الحاضر. لذا، فإن كتاب «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة» يقدم رؤية شاملة للطرق التى ساعدت على تفاعل كل من الدين والسياسة فى الولايات المتحدة وسوف نتناول قصة هذا التفاعل المستمر فى عدة أبواب.

= لم يكن هناك مطلقًا أى فصل بين سياساته ومسيحيته ـ XV، XX.
والكتاب تسجيل دقيق للمزج الكامل بين سياسة بلير ومسيحيته.
أما چورج بوش، فقد قال ـ لمن كان يدرس معهم الكتاب المقدس ـ قبل ترشحه للرئاسة «لقد استدعيت لكرسى الرئاسة ـ I have been called to the Higher Office»

تعد هذه المقدمة أساس العمل؛ حيث يتم تحديد شروط هذه العلاقة وتقديم وصف عملى لكل من الدين والسياسة، مع إيضاح سبب الارتباط الضرورى بينهما فى الولايات المتحدة. كما أنها تقدم دراسة نمطية مختصرة عن الاحتمالات المنطقية لهذه العلاقة.

ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء، ويتضمن كل منها عدة فصول .

يتعرض الجزء الأول (الدين والتاريخ) لطبيعة هذه العلاقة فى الماضى. يتناول من خلال فصوله التجربة الاستعمارية، وأهداف المؤسسين الأوائل فى الحقبة الزمنية من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٩، ومن عام ١٩٦٠ حتى الوقت الحاضر، ومما هو جدير بالذكر أن القضايا الخاصة قد تتغير بمرور الوقت ، ولكن العلاقة بين الدين والسياسة تظل هى الوتيرة السائدة عبر التاريخ.

يتعرض الجزء الثانى (الدين والتعديل الأول) لتاريخ العلاقة القانونية بين السياسة والدين. ويتناول هذا الجزء من خلال فصوله البند الخاص بالكنيسة الرسمية. والبند الخاص بحرية الممارسة الدينية، والخلاف القائم بينهما.

يستعين الجزء الثالث (الدين والرأى العام) بمعلومات مستقاة من استطلاعات الرأى، لتوضيح مدى انعكاس

العلاقة بين الدين والسياسة على الرؤى السياسية والاجتماعية للأفراد فى الوقت الحالى. يعقب الفصل الذى يتناول الدين والرأى العام فصول أخرى، يتم فيها تحليل الروابط بين الدين والسياسة من وجهة نظر الأمريكيين البيض والسود؛ حيث إن المجموعتين تختلفان اختلافًا كبيرًا فى رؤيتهما لتلك الروابط.

يتكون الجزء الرابع (نتائج المؤثرات الدينية على السياسة) من فصلين، يتم فيهما استعراض دور هذه العلاقة وما انتهت إليه فى الوقت الحاضر؛ حيث إن الجماعات الدينية تحاول التأثير على السياسة العامة، كما يحاول الأفراد تصور الشكل الذى يجب أن تكون عليه هذه العلاقة.

وإلى جانب الموضوع الرئيسى للكتاب، وهو العلاقة بين الدين والسياسة، فهناك عدد من الأسئلة والقضايا التى يتم طرحها فى كثير من الفصول المذكورة آنفًا. بعض هذه الأسئلة والقضايا مذكورة فيما يلى:

* تنظيم الحياة الشخصية.

* شن الحرب وتفهمها أو تبرير أسبابها: لقد أثر الدين منذ الثورة الأمريكية وحتى حرب الخليج على رؤية الناس للحرب. وهذه الرؤية انقسمت إلى رؤية تعارض الحرب وأخرى تؤيدها.

* العلاقة بين الجماعات: اعتاد الدين ـ على سبيل المثال ـ تشجيع كلٍّ من العبودية وإلغائها فى الوقت نفسه، وبالمثل تشجيع الفصل العنصرى والاندماج فى آنٍ واحد.

* غالبًا ما كان الدين فى الولايات المتحدة داعمًا بصفة عامة للحكومة. ولكن كثيرًا ما شكل الأفراد والجماعات تحديًا خطيرًا تجاه إجراءات معينة.

* الدين والعملية الانتخابية: لعب الدين ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ دورًا مؤثرًا فى سلوكيات الناخبين عَبْر التاريخ. فعلى سبيل المثال، يتجه اليهود والكاثوليك لانتخاب المرشحين الديمقراطيين أكثر من الناخبين البروتستانت. وقد أثر الدين أيضًا على طريقة عرض المرشحين والمسئولين المنتخبين لقضاياهم على عامة الناخبين ـ صفحة ٨ ـ ١١.

نعود لمصطلح فصل الدين عن السياسة

ربما يكون هذا المصطلح من أكثر المصطلحات تداولًا اليوم فى مصر. فما هو أصله؟ هل هو تنزيل سماوى يجب الانصياع له؟ أم هل هو فكرة بشرية؟ غربية أم شرقية؟ أم فكرة محرفة من أصلها إن كان لها أصل؟ وما هو سياقها وسياق تطورها؟.

الدين فى السياسة الأمريكية
ما لا يتناوله الإعلام المصرى ولا العربى

يجدر بنا قبل أى بحث ومناقشة أن نفيد القارئ هنا بما لا يتناوله الإعلام المصرى ولا العربى:

* أطلقت نيوزويك على عام ١٩٧٦: عام الإيڤانچليكى، بمناسبة ارتفاع مد اليمين المسيحى فى أمريكا، ووصول كارتر «المولود ثانيًا - Born Again» إلى كرسى الرئاسة.

* قال كارتر فى كتابه «Living Faith» الذى نشرته «Times Books» مرتين فى ١٩٩٦، ١٩٩٨، فى صفحة ١١٧: «Civil disobedience is in order when human laws are contray to God´s commands to us .... we are not required to submit to the domination of authority without assessing whether it is contrary to our faith or our beliefs»

وملخص ترجمة قول كارتر: العصيان المدنى مبرر إذا خالفت قوانين البشر قوانين الله ... ليس علينا الخضوع لسيطرة السلطات بدون تقييم ما إذا كانت مخالفة لإيماننا ومعتقداتنا.

أليس قول كارتر هو نفسه ما حاصر د. الأسوانى وفودة د. مرسى عليه باعتباره تهمة تستدعى إنكارها أو التوبة منها؟ والطريف فى أمر كارتر «الإيڤانچليكى»، أنه برغم مقولته تلك التى شكلت سياسته،

يروى فى كتابه أن اثنين من ممثلى مؤتمر المعمدانيين الجنوبيين زاراه فى مكتبه فى البيت الأبيض، وعند مغادرتهما مكتبه البيضاوى قال له الرجل وزوجته مودعين: «We are praying Mr President that you will abandon secular humanism as your religion»

نحن نصلى لك، السيد الرئيس، حتى تتخلى عن الإنسانية الزمنية كدين ـ صفحة ٣٥.

وقال كارتر أمام الكنيست الإسرائيلى فى مارس ١٩٧٩:

«جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان بأن جعلوا علاقات أمريكا مع إسرائيل أكثر من علاقات خاصة، إنها علاقات فريدة لأنها متأصلة فى ضمير الشعب الأمريكى، وفى أخلاقه وفى دينه وفى معتقداته... إننا نتقاسم معكم تراث التوراة» ـ كتاب «المسيح اليهودى ونهاية العالم» رضا هلال، صفحة ١١٧.

* كان الرئيس رونالد ريجان ـ الذى انتخبه الشعب الأمريكى مرتين، مثل چورچ بوش الابن ـ يرفع الكتاب المقدس فى يده قائلًا: فى هذا الكتاب حل مشاكل أمريكا.

وأقوال وأفعال ريجان التى امتزجت فيها معتقداته الدينية بسياسته سجلتها الكاتبة الراحلة جريس هالسيل، وترجمها محمد السماك فى عدة كتب أصدرتها دار الشروق منها: يد الله ـ النبوءة والسياسة. ويظهر فيها الرئيس الأمريكى مؤمنًا إيمانًا كاملًا بقرب نشوب معركة هرمجدون

التى جاءت فى آخر أسفار الإنجيل، سفر رؤيا يوحنا ـ والتى تمثل حجر الأساس لدعم المسيحيين فى أمريكا وأوروبا لإسرائيل ـ والتى أوَّلها علماء الإنجيل ـ خاصة من اليمين المسيحى ـ بأنه واجب على كل مسيحى دعم إسرائيل حتى تنشب معركة هرمجدون التى يموت فيها ثلث البشر حتى يهبط[٥٧] المسيح بسلام ويحكم العالم بسلام.ونذكر القارئ بأن ريجان فى استطلاعات رأى الشعب الأمريكى يحتل مرتبة متقدمة فى قائمة أفضل رؤساء الولايات المتحدة.

* دور بابا الڤاتيكان السابق چون پول فى انهيار الشيوعية والاتحاد السوڤييتى، والذى تحدثت عنه مختلف وسائل الإعلام، ونخص بالذكر الكتاب الذى نُشر عن دوره السياسى «سياسى الله ـ God´sPoliticain»، داڤيد وايلى، من منشورات faber and faber، ١٩٩٢.

* قول نتنياهو فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن الماضى: نحن نسير على خطى آباءنا من اليمين المسيحى. وكان ذلك بعد أن قال له چيرى فالويل[٥٨]: لا تتخلى عن شبر واحد من أرض إسرائيل التوراتية.

والطريف فى أمر نتنياهو أنه ظهر مع لارى كينج فى برنامجه المشهور، وحتى يكتسب عطف الجمهور الأمريكى، قال إنه يتدارس الكتاب المقدس كل يوم سبت مع ابنه، وأن ابنه أصبح عالمًا بالكتاب المقدس وحصد جائزة محلية وأخرى دولية.

---

(٥٧) بالطبع ذلك الثلث هو من العرب والمسلمين ومن يقف معهم ضد إسرائيل.

(٥٨) چيرى فالويل أحد دعاة اليمين المسيحى والذى استمع له الملايين، والذى كانت له جامعة خاصة ووسائل إعلام ودعاية خاصة، وطائرة خاصة، فتأثيره فى أمريكا مثل تأثير الشعراوى والغزالى والقرضاوى وعمر عبد الرحمن مجتمعين، وربما أكثر.

* حتى كلينتون الذى لم يشتهر بالتقوى والاستقامة قال: قال لى كاهن كنيستى: الرب سيغفر لك كل شىء، إلا أن تتخلى عن إسرائيل.

* أما چورچ بوش الابن ـ الذى قال إن الله استدعاه لكرسى الرئاسة، قال فى شرم الشيخ إن الله قال له: يا چورچ... اذهب وأطح بصدام حسين ففعلت... اذهب وحارب الإرهابيين فى أفغانستان ففعلت... وقال للرئيس الفرنسى شيراك: إنا ذاهبون للقضاء على يأجوج ومأجوج! ـ كتاب «لو كررت ذلك على مسمعى فلن أصدقه!» للإعلامى الفرنسى الشهير چون كلود موريس، دار نشر بلون الفرنسية، فى ٢٠٠٩.

يستحق هذا الشعار: فصل الدين عن السياسة، الذى تردده يوميًّا عشرات المرات بعض القوى السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، ويرفعه البعض إلى مرتبة مقدسة ـ مثلما قدَّس البعض حرية الأسواق وجعلها مصدرًا لكل القيم والأخلاق، حتى عد الرجوع عنها بمثابة الارتداد عن دين مقدس ـ أن نفرد له بضع صفحات إضافية نستجلى بها كنهه أو كهنوته.

جاء فى موسوعة بريتانيكا:

الكنيسة والدولة

العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة «العلمانية[٥٩] ـ Secular» فى المجتمع.

(٥٩) مصطلح علمانية هو الآخر من المصطلحات التى أسىء ترجمتها بشكل فادح، والترجمة الصحيحة لها «غير إكليركى»، أو «غير كنسى»، أو «أرضى» فى مقابل «سماوى»، أو «لا دينى» فى مقابل «دينى»، أو «زمنى» فى مقابل «أبدى» وأصلها باليونانية واللاتينية «لايكوس ـ Laikos ـ Laicus»، وسنختار هذه الترجمة الأخيرة فيما يلى من صفحات الكتيب.

لم تتضح معالم للفصل بين الأنظمة الدينية والسياسية فى معظم الحضارات القديمة. ومع ظهور المسيحية بزغت فكرة الفصل بين النظام الدينى والنظام السياسى بقول المسيح: إعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله[٦٠] ـ إنجيل مرقس١٢:١٧.

ومع هذا، استمر الترابط القوى بين الدين والسياسة، حتى بعد انتصار المسيحية، فمارس الإمبراطور قسطنطين السلطة على كل من الكنيسة والدولة[٦١].

دعا الحكام «الزمنيون» أنهم يحكمون بنعمة الله، وبفضل الله «Grace of God»، ثم تصارع كل من الباباوات والأباطرة لحكم العالم كله[٦٢].

---

(٦٠) طبقًا لما جاء فى الإنجيل، أراد بعض اليهود إيقاع المسيح فى خصومة مع الحاكم الرومانى، فسألوه عن الجزية، فإذا قال لا تدفعوها اعتقلته السلطات الرومانية، وإذا قال ادفعوها، سقط فى أعين اليهود الثوار على الرومان.

(٦١) الإمبراطور قسطنطين هو الذى أعلن المسيحية دينًا رسميًّا للإمبراطورية الرومانية، وكان ذلك بعد أن رأى حلمًا ـ أثناء فترة قتاله ليصبح الإمبراطور ـ أنه سينتصر على أعدائه فى الحرب إن قاتلهم تحت شعار المسيح. وقسطنطين هو الذى أمر بعقد مجمع نيقيا سنة٣٢٥م ليضع فيه العقيدة المسيحية.

(٦٢) اعتمد الباباوات على نص فى الإنجيل يقول فيه المسيح لبطرس: ...وأعطيك مفاتيح ملكوت السماوات، فكل ما تربطه على الأرض يكون قد رُبط فى السماء، وما تحله على الأرض، يكون قد حُل فى السماء ـ متى ١٦: ١٩، فأوَّلوا النص بأنهم يفتحون الجنة لمن يريدون، ويحرمونها على من يريدون، وأن لهم سلطة التحريم والتحليل، وأنهم معصومون، وزاد بعضهم فقال إنه تجسيد للمسيح على الأرض.

أثناء أزمة تقليد المناصب الكهنوتية[٦٣]، فصلت الكنيسة بين سلطتها وسلطة البابا أو الملك، برغم أنها وضعت الأساس لما يُسمى الملكية الباباوية[٦٤].

قلص الإصلاح [البروتستانتية] كثيرًا من السلطة الباباوية، وتأرجح البندول لجانب الدولة، مع زعم كثير من الملوك بحقهم الإلهى «Divine Right» فى حكم الكنيسة والدولة[٦٥].

ظهر مفهوم الحكومة «الزمنية» كما صورته الولايات المتحدة وفرنسا، تحت تأثير مفكرى التنوير. واليوم فى أوروبا الغربية، تحمى كل الحكومات حرية العبادة[٦٦] وتضع تمييزًا بين السلطة المدنية والسلطة الدينية.

---

(٦٣) من له الحق فى تعيين المناصب الكهنوتية العليا: البابا، أم الإمبراطور أو الملك؟.

(٦٤) أى يكون البابا هو نفسه الملك أو الإمبراطور، وتلك لها أصل فى الكتاب المقدس: ملكى صادق. ولذلك جاء باباوات تسمَّوا بأسماء القياصرة والفاتحين، وكونوا جيوشًا وعملوا على توسيع حدود دولتهم. اقرأ ما كتبه ول ديورانت فى قصة الحضارة عن البابا إسكندر السادس: ولما سئل أى اسم يريد؟ أجاب: اسم الإسكندر الذى لا يقهر! وعلق ديورانت قائلًا: وكانت هذه بداية وثنية لولاية دينية وثنية ـ جـ٢٠ صفحة ٨٣، وانظر بعد ذلك: البابا المحارب يوليوس الثامن جـ٢٠ صفحة ١٤٤ وما تلاها.

(٦٥) عاشت تلك الفكرة فى أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر، فى فرنسا وفى ألمانيا على سبيل المثال.

(٦٦) ما يجرى فى أوروبا والولايات المتحدة مع المسلمين لا يتفق مع هذا الزعم، وقال الدكتور خالد أبو الفضل ـ أستاذ القانون فى جامعة كاليفورنيا، وقد عمل مستشارًا دينيًّا لجورج بوش سنوات قليلة استقال بعدها ـ إن هناك أكثر من عشر ولايات أمريكية شرعت حديثًا قوانين للتمييز ضد المسلمين، فيما يخص تطبيق الشريعة.
ومن العجيب أن يتظاهر بعض الأمريكيين فى نيويورك ضد إقامة مدرسة للثقافة العربية تحت اسم: جبران خليل جبران!.

ويقوم النظام القانونى فى بعض الدول الإسلامية الحديثة على الشريعة. فى الولايات المتحدة، يشهد مجال التعليم العام مواجهات خلافية على قضايا مثل : الصلاة فى المدارس، التمويل العام ، تدريس نظرية الخلق[٦٧] ـ صفحة ٤٠٤.

يمكننا أن نلخص ما قالته بريتانيكا بأنه حتى ظهور المسيحية، لم يكن هناك معالم للفصل بين الأنظمه الدينية والسياسية، ومع ظهور المسيحية بزغت فكرة الفصل على أساس آية فى الإنجيل، ولكن لم يتم الفصل بناءً على آيات أخرى رأى فيها الباباوات وآباء الكنيسة، مثل أوجستين وغيره، أن السلطة الزمنية، أى السياسية، يجب أن تخضع للكنيسة. وطبقًا لبريتانيكا، نشب صراع بين الحكام «الزمنيين» أى الأباطرة والملوك، والباباوات على حكم العالم بسبب اختلاف فى تأويل آيات الكتاب المقدس، حتى ظهر مفهوم الحكومة الزمنية كما صورته الولايات المتحدة وفرنسا فى نهاية القرن الثامن عشر.

فلنذهب للولايات المتحدة لنرى ماذا حدث هناك!

---

(٦٧) ربما تكون الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى سجنت مدرسًا (سكوپس) لأنه درَّس نظرية داروين، فحاكمته فى ١٠ - ٢١ يوليه ١٩٢٥، فى دايتون فى ولاية تنيسى، وأدانته. وضغط اليمين المسيحى المستمر على المدارس جعل نسبة معتبرة منها تدرس نظريته فى الخلق بالتوازى مع نظرية داروين، ونسبة أخرى تدرس نظريته فقط ولا تدرس نظرية داروين أو ما يقوله العلم.
وجاء فى كتاب «أصول التطرف: اليمين المسيحى فى أمريكا» تحرير كيمبرلى بلاكر من منشورات New Boston Books، ميتشيجان، فى صفحة ١٢٣ من ترجمته العربية: فى أحد استطلاعات «جالوپ ـ Gallup» عام ١٩٩٧، ذكر ٦٨٪ من الأمريكيين أنهم يعتقدون بوجوب تدريس قصة الخلق [التوراتية] إلى جانب نظرية التطور بالمدارس العامة.

٢ ـ فصل الكنيسة عن الدولة
الدين والسياسة فى الولايات المتحدة

العنوان الأعلى «فصل الكنيسة عن الدولة ـ Separation of Church and State» هو الأصل الذى خرجت من عباءته مصطلحات وأفكار فصل الدين عن السياسة فى مصرنا الحديثة، رغم أن المصطلح والمفهوم يذكر الكنيسة وليس الدين.

وحتى نلم بطريقة صحيحة بهذا المفهوم، يجب أن نأخذ من وقت القارئ بضع دقائق، نعود فيها معه إلى إنجلترا القرن السادس عشر، أو إنجلترا الملك اللعوب هنرى الثامن.

تزوج هنرى الثامن من كاترين أرملة أخيه بنت ملكى إسپانيا فرديناند وإيزابيلا، حتى لا تعود بثروتها الكبيرة لإسپانيا. ولما لم تنجب له ذكرًا وليًّا للعرش و/ أو أحب هنرى آن بولين، أراد من البابا كليمنت السابع إلغاء زواجه السابق من كاترين، فلما رفض البابا، مضى هنرى فى طلاقه وزواجه الجديد، فحرمه البابا، فخرج هنرى الثامن من الكاثوليكية، واعتنق پروتستانتية مختلفة عما جاء به مارتن لوثر ـ الذى كان هنرى قد سبه فى كتاب يدافع فيه عن البابا ويصف لوثر بالهرطيق، وكافأه البابا على ذلك فلقَّبه: المدافع عن الإيمان ـ فكأن هنرى أراد أن يكون بابا البروتستانت الإنجليز، وهذا بالطبع يبين مدى فهم ـ أو إخلاص ـ الملك اللعوب لإصلاح مارتن لوثر، أو بالأحرى مدى جهل ـ أو عدم إخلاص ـ الملك للمذهب.

بدأ انتشار البروتستانتية فى إنجلترا، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا لما قاساه الإنجليز وقاسته أوروبا كلها من فساد واستبداد الكنيسة الكاثوليكية[٦٨].

ومع انتشار البروتستانتية وأفكارها، تبين لمن اعتنقها فى إنجلترا بُعد كنيسة إنجلترا الجديدة، عن البروتستانتية.

ظهرت طوائف بروتستانتية عديدة، وظهرت البيوريتانية «التطهرية ـ Puritanism» فى أواخر القرن السادس عشر، التى حاولت تطهير كنيسة إنجلترا من بقايا الكاثوليكية؛ مما أدى لنشوب الحرب الأهلية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر، وهجرة الكثير من البيوريتانز إلى أمريكا العالم الجديد، ليعبدوا الله بالطريقة الصحيحة التى يريدونها.

عاشت إنجلترا القرنين السادس عشر والسابع عشر فى تعاقب لملوك كاثوليك، وبروتستانت، وأنصاف كاثوليك وبروتستانت، وكذلك تعاقب لاضطهاد الكاثوليك، والبروتستانت، وأنصاف الكاثوليك والبروتستانت الذين تبعوا كنيسة إنجلترا. وانتهى الأمر باستقرار كنيسة إنجلترا بشكل

---

(٦٨) لم تظهر فى تاريخ أوروبا مؤسسة سيطرت وهيمنت على حياة البشر بقدر ما فعلت الكنيسة. ابتزت أموال الناس، وصادرت حرياتهم وتدخلت فى حياتهم ـ حتى معاشرة الرجل لزوجته ـ وحتى قراءة الكتاب المقدس! وحرمتهم من متع الدنيا المباحة، وكانت لها محاكمها الخاصة فى كل أوروبا، جيشت الجيوش وأشعلت المؤامرات والحروب، ومنها الحروب الصليبية داخل أوروبا وخارجها، ونصبت محاكم التفتيش، وساهمت = = بالنصيب الأوفر فى إحراق وقتل على الخوازيق عشرات الآلاف من النساء فيما هو معروف بمطاردة الساحرات، وبلغت بعض التقديرات مليون امرأة، وعاقبت العلماء، وكل ذلك فى الوقت الذى عاش فيه الكثير من الباباوات عيشة الملوك والأباطرة الفاسدين الفاسقين والمبذرين ـ يمكن قراءة ذلك فى قصة الحضارة الأجزاء: ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢.

خاص من البروتستانتية، وتعرض الكاثوليك للاضطهاد حتى منتصف القرن التاسع عشر، إن لم يكن حتى نهايته، وحُرموا من المناصب العامة حتى صدور قانون ١٨٢٨ فى إنجلترا الذى أباح لهم ذلك.

ونذكر القارئ بأن رسالة چون لوك ـ رائد رواد التنوير والليبرالية فى عالم الغرب ـ فى التسامح، رفضت أن يمتد ذلك التسامح ليشمل الكاثوليك، ناهيك عن اليهود والمسلمين.

كان هناك تمييز بين طوائف البروتستانت، ضد كل من لا تتطابق بروتستانتيته مع كنيسة إنجلترا، وكان يعاقب على ذلك، فاختلاف طريقة الصلاة أو أقوالها، أو التعميد أو ما إلى ذلك كان يُعَرِّض المسيحى البروتستانتى للعقاب الذى قد يكون دفع غرامة أو السجن، إلى أن صدر «قانون التسامح ـ Tolerance Act» فى ١٦٨٩، الذى سمح بالعبادة البروتستانتية دون الاضطرار لأن تكون متوافقة مع طقوس كنيسة إنجلترا، وسمى أولئك البروتستانت بالـ «Nonconformists» أى غير المتوافقين ـ واستثنى قانون التسامح المسيحيين الموحدين «Unitarians» فلم يشملهم التسامح ـ ولكن ذلك التسامح لم يسمح للبروتستانت غير المتوافقين بتولى المناصب العامة.

انتقل كل ذلك إلى:

أرض الوعد الجديدة: أمريكا

وعندما قامت الثورة الأمريكية (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣) على ظلم الملك الإنجليزى وحكومته، كانت كنيسة إنجلترا هى المهيمنة ـ وبجوارها

كنيسة أخرى هى كنيسة «Congregation» هيمنت على ثلاث ولايات ـ فكانت تجمع كل منهما الضرائب لمصلحتها، وتُعاقب الطوائف البروتستانتية الأخرى،وتُعاقب قسسها إذا ضبطوا متلبسين بالوعظ بما لا يتفق مع وعظها وطقوسها، وتراوح ذلك العقاب بين الغرامة والحبس[٦٩]. وكان ذلك يتم بقوة وسطوة الحكومة الإنجليزية ـ وقوة وسطوة حكومات الولايات ـ رغم أن معظم بروتستانت أمريكا كانوا غير متوافقين مع كنيسة إنجلترا «Nonconformists»، وتحملوا ذلك القمع والظلم إلى أن قامت الثورة، فزالت سلطة الحكومة الإنجليزية وسطوتها، وزالت معها سلطة كنيسة إنجلترا وسطوتها.

ذكرنا من قبل أنه قد ظهرت قبل قيام الثورة واستقلال أمريكا عدة طوائف بروتستانتية، وعانت كل تلك الطوائف ـ عدا التابعة لكنيسة إنجلترا طبعًا، وتمتعت كنيسة «Congregation» بوضع مشابه لكنيسة إنجلترا فى ثلاث ولايات ـ من تأييد الحكومة الإنجليزية لكنيستها التى تُسمى بالإنجليزية «Established Church»، أى الكنيسة التى أسستها الدولة وتساندها الدولة ـ ويُمكن أن نطلق عليها بالعربية

(٦٩) جاء فى كتاب «الفصل بين الكنيسة والدولة ـ Separation of Church and State» لمؤلفه فوريست تشيرش من منشورات Beacon Press, Boston، ٢٠٠٤: كثيرًا ما كان الوعاظ [غير المتوافقين] يُعتقلون فى ڤيرچينيا بتهمة إزعاج الأمن. قال = =الادعاء فى قضية أسفرت عن حبس خمسة وعاظ معمدانيين:... هؤلاء الرجال مصدر إزعاج كبير للأمن! ودافع پاتريك هنرى - الذى تخصص فى الدفاع عن المساجين بسبب مخالفتهم لكنيسة إنجلترا ـ قائلًا: هؤلاء الرجال متهمون بأنهم يوعظون بإنجيل ابن الله! وجاء فى صفحة ١٧: كان المعمدانيون يدفعون غرامات، يُجلدون بالسوط، ويُحبسون مرارًا وتكرارًا فى ماسا تشوستس، بسبب مخالفات دينية.

«الكنيسة المؤسسة» ـ وتمنع مساندة بقية الكنائس، بل وتضطهدها.

طالبت الكنائس والطوائف البروتستانتية الأخرى من آباء الثورة، ومن معهم وحولهم حمايتهم من هذا التمييز الدينى، وإنهاء هذا الوضع، فماذا يفعل رجال الثورة، أو الآباء المؤسسون كما يُطلق عليهم فى التاريخ الأمريكى؟.

هل يختارون طائفة أو كنيسة بروتستانتية أخرى يميزوها بوضع «الكنيسة المؤسسة ـ Established Church» على حساب الطوائف أو الكنائس البروتستانتية الأخرى؟ وعلى حساب كنيسة إنجلترا بالذات؟.

كان الوضع بعد نجاح الثورة والاستقلال مضطربًا ولا ينبئ بالنجاح ولا الاستقرار(٧٠). فلم تكن إنجلترا راضية بذلك الاستقلال، وكانت فرنسا على الحدود الشمالية فى كندا ذات أطماع استعمارية فى نيوإنجلاند، وإسپانيا تتربص فى الجنوب والغرب، والسكان الأصليون ـ أو الهنود الحمر ـ على حدود الولايات من كل جانب، كل ذلك علاوة على أن هناك نسبة معتبرة من المهاجرين وقفت فى صف إنجلترا، ونسبة معتبرة أخرى وقفت على الحياد فى الحرب الثورية.

وبالطبع كانت كنيسة إنجلترا هى أولى الكنائس المُستبعدة من وضع «الكنيسة المؤسسة»، فقد خاف الثوار أن تعمل لمصلحة التاج، وتعود بالحال لما كان عليه قبل الثورة.

---

(٧٠) لم يكن فى ذهن الثوار إعلان الحرب على إنجلترا أو الاستقلال عنها، وكان كل طلبهم ألا تُفرض عليهم ضرائب بدون أن يشتركوا فى البرلمان الإنجليزى، وتطورت المعارضة حتى أصبحت ثورة، ثم حرب ثورية، ثم استقلال.

جاء القرار بألّا تساند الحكومة الفيدرالية أى كنيسة أو أى طائفة بروتستانتية على حساب الكنائس والطوائف البروتستانتية الأخرى، حتى لا يزيد الانشقاق الدينى ـ بين كنائس وطوائف البروتستانت ـ من خطورة الوضع.

بعث إيزاك باكوس، أحد قادة الكنيسة المعمدانية[٧١]، رسالة إلى چيفرسون يطلب حماية الدولة للكنيسة من الاضطهاد والقمع، وأنه قد اُتهم بأنه خائن ـ رغم تأييده للثورة على الإنجليز ـ لأنه غير متوافق «Non conformist» مع كنيسة إنجلترا.

فى هذا السياق صدر التعديل الدستورى، والذى تُسمى مواده العشر الأولى وثيقة الحقوق، بمنع تأسيس دين، والمقصود به منع أن تدعم الدولة كنيسة بروتستانتية على حساب الكنائس الأخرى، ثم كتب توماس چيفرسون كلمته المشهورة: الفصل بين الكنيسة والدولة.

وهذا المصطلح أو المفهوم «الفصل بين الكنيسة والدولة» هدفه الرئيسى منع قمع الدولة للطوائف والكنائس البروتستانتية المتعددة فى أمريكا، ومنع تأييد وتمييز إحدى الطوائف والكنائس على الأخرى، فهو حماية للطوائف والكنائس البروتستانتية من الدولة.

ولكن من هو توماس چيفرسون الذى وضع التعديل الأول للدستور وجاء منه ذلك المفهوم والمصطلح الشهير؟.

(٧١) صارت الكنيسة المعمدانية من أكبر طوائف البروتستانت فى الولايات المتحدة الآن، ومن أعمدة اليمين المسيحى، وهو الآن قوة كبيرة مؤثرة بشدة فى سياسة الولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا.

وُلد چيفرسون فى ١٣ أبريل ١٧٤٣ فى ڤيرچينيا، كانت له مزارع، وأصبح محاميًا، وعضوًا فى برلمان ڤيرچينيا قبل الثورة.

أصبح حاكمًا لڤيرچينيا قبيل الثورة. شارك بكتاباته عن حقوق الأمريكيين البريطانيين فى تنوير الرأى العام الأمريكى، وشارك فى المؤتمرات السياسية التى أسفرت عن المطالبة بالاستقلال، مما أدى فى النهاية للثورة وحرب الاستقلال عن بريطانيا، وصاغ وثيقة الاستقلال.

بعثه چورچ واشنطن ـ أول رئيس لأمريكا ـ سفيرًا فى پاريس فى ١٧٨٥، ثم عينه أول وزير للخارجية (١٧٩٠ – ١٧٩٣)، ثم أصبح نائبًا لچون آدامز ـ الرئيس الثانى لأمريكا (١٧٩٧ – ١٨٠١) ـ وخلفه رئيسًا لأمريكا دورتين (١٨٠١ – ١٨٠٩). تمتع چيفرسون بتعليم وثقافة عالية، ورؤية واسعة متنورة.

كان چيفرسون ربوبيًّا، مثله مثل ماديسون وفرانكلين وتوماس پين، وربما كان واشنطون أيضًا ربوبيًّا.

فما هى الربوبية «Deism»؟

ظهرت الربوبية كرد فعل لأفكار التنوير الأوروبى وانتشرت من إنجلترا فى مطلع القرن السابع عشر، (كرفض للمسيحية التقليدية) طبقًا لما جاء فى بريتانيكا، بينما جاء فى «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة»: «أكدت العقلانية الدينية بشكل قوى على استخدام العقل فى الدين والأمور الأخرى على السواء. ومن أجل استخدام العقل

فى الدين، يجب تبسيط المذاهب الدينية ونبذ نظريات اللاهوت غير الضرورية». والمقصود تجسيد الإله، والتثليث، والخطيئة الأصلية، وتحول الخبز والنبيذ إلى جسد المسيح ودمه عند تناول القربان، ومثل هذا. وجاء فى «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة»:

كان چيفرسون مسيحيًّا أيضًا ولكن ليس بالمعنى التقليدى. لقد كان مسيحيًّا بإيمانه القوى بتعاليم المسيح الأخلاقيه. فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته، كذلك رفض معظم الأرثوذكسية التقليدية للمسيحية. وآمن چيفرسون بوجود حكمة عظيمة فى تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد حرفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب أنانية. وأراد چيفرسون فك طلاسم وتبسيط تعاليم المسيح. ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أى كتاب آخر، وأن عليهم استخلاص جواهر الحكمة منه ونبذ الأجزاء الخطأ. ولهذا فقد غربل وانتقى من الأناجيل العادية (مستخدمًا النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص (إنجيل چيفرسون) وكان بعنوان «حياة وأخلاق المسيح». وقد نبذ الكم الأكبر من الإنجيل، وتخير جزءًا صغيرًا من الأناجيل الأربعة وهو الذى شعر أنه صحيح ونافع.

وحتى يتضح أكثر المجال الفكرى الذى عاش فيه چيفرسون، نذكر فى الهامش أسفل الصفحة من نفس الكتاب ما جاء عن معاصريه بنيامين فرانكلين، وچون آدامز[٧٢].

---

(٧٢) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ ـ ١٧٩٠)

أفضل وصف لبنيامين فرانكلين السياسى والكاتب والمخترع فى إطار هذه الدراسة أنه ربوبى مسيحى، يشعر أن الدين وأن كل الأديان عمومًا والمسيحية بصفة خاصة، تحقق نفعًا للمجتمع. ومعتقداته الأساسية موجودة فى سيرته الذاتية وفى رسالة كتبها فى ٩ مارس ١٧٩٠ قبيل وفاته إلى عزرا إستايلز رئيس جامعة يال. أعرب فرانكلين= = فى رسالته هذه عما يعتبره المبادئ الأساسية للدين القويم قائلًا: «أنا أؤمن بإله واحد خالق الكون الذى يتولاه بعنايته الإلهية، وهو وحده المستحق للعبادة، وأن أفضل ما نقدمه له هو تقديم الخير لعباده الآخرين. كما أؤمن أن روح الإنسان خالدة وسوف تعامل بعدل فى الحياة الأخرى حسب سلوكها فى الحياة الدنيا».

وعبر فرانكلين فى هذا الخطاب عن إيمانه بأن نظام الأخلاقيات والدين الذى تركه المسيح هو الأفضل فى العالم، إلا أن البعض تسببوا فى إفساده. وتشكك فرانكلين فى ألوهية المسيح. ووفقًا لوجهة نظره، الدين يساعد فى دعم المجتمع الأخلاقى.

چون آدامز (١٧٣٥ ـ ١٨٢٦)

مثل چيفرسون، يمكن وصف جون آدامز ثانى رؤساء الولايات المتحدة كربوبى مسيحى، آمن بتعاليم المسيح الأخلاقية ولم يؤمن بألوهيته. وفى ماساتشوستس كان آدامز أحد الليراليين الدينيين ممن انفصلوا عن الأبرشيين التقليديين ليصبحوا موحدين.

كان آدامز ناقدًا لاذعًا لما رآه بمثابة انحراف المسيحية من خلال الدين المؤسساتى وبسبب النزاعات اللاهوتية المستديمة. وفى رسالة موجهة إلى ف.أ. ديركمب بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨١٦، أشار آدامز إلى أن هذا الانحراف جعل من الديانتين اليهودية والمسيحية أكثر الديانات دموية على الإطلاق، وأضاف أن العديد من الإنجازات الثقافية قد أسىء استخدامها لخدمة أغراض ممقوتة من الدجل والخرافات.

وآمن آدامز بحرية الدين، وعمل من أجلها. فلم يؤمن بأحقية أى جماعة فى فرض مذاهبها الدينية على الآخرين، ويجب أن يترك العقل البشرى حرًا من المعتقدات الجازمة.

ربما نكون الآن على علم أفضل بالسياق الذى ظهر فيه المفهوم والمصطلح (فصل الكنيسة عن الدولة)[٧٣]، أى عدم تمييز الدولة لكنيسة أو طائفة بروتستانتية على الكنائس أو الطوائف البروتستانتية الأخرى، وهو مماثل لدعوة چون لوك لتسامح الكنائس البروتستانتية مع بعضها البعض، دون أن يمتد ذلك التسامح للكاثوليك، ولا لليهود ولا للمسلمين.

٣- تنحية الدين عن السياسة والحياة العامة هو سبب تقدم الغرب

هذا أحد كليشيهات البروپاجندا التى قصفتنا بها بعض دوائر الغرب المحبة للإسلام.

دائما أبدًا يفتتن الناس بالثرى القوى، على مستوى الأفراد والجماعات والدول، وخاصة إذا استطاع هذا الوجيه ـ الثرى القوى ذو النفوذ ـ أن يظهر بمظهر المحسن الكريم، وهنا يقوم الإعلام ومزيفو التاريخ بدورٍ جوهرى.

ولا أستطيع هنا مقاومة ذكر إحساسى بحسن نية منى الشاذلى اللانهائى، حينما استضافت منذ بضعة أشهر السفير البريطانى فى مصر، والذى بدأ يتكلم وكأنه الحكيم والمحسن المثالى، الذى

(٧٣) ومع كل ما سبق ذكره، قال كبير قضاة المحكمة العليا فى الولايات المتحدة ويليام رنكويست فى ١٩٨٥: «الحائط الفاصل بين الكنيسة والدولة» استعارة مبنية على تاريخ سيئ، وأثبتت فشلها كمرشد فى القضاء، فيجب التخلى عنها بصراحة وبشكل واضح ـ أصول التطرف: اليمين المسيحى فى أمريكا ـ صفحة ٢٥٣.

يتفضل علينا بالنصح والإرشاد، ويسبغ علينا كرمه وفضله فى كيف نحل المشكلة الفلسطينية... ذلك الوجيه الأمثل ـ كما أراد أن يظهر ـ هو ممثل المجرم الرئيسى والمتهم الأول فى ارتكاب مآسٍ أصابت الشرق الأوسط فى القرون القليلة الماضية، ومنها مأساة فلسطين(٧٤)، كذلك جسدت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسپانيا وإيطاليا وألمانيا وروسيا الإجرام الدولى فى إطلاق «استباحة الآخر» طوال تلك القرون القليلة الماضية، فاستنزفوا ثروات الشعوب، واستحلوا جهودها ودماءها، وأرواحها، فأبادوها إذا لزم الأمر، كما حدث فى أمريكا وأفريقيا وآسيا(٧٥).

(٧٤) نذكر القارئ باحتلال بريطانيا لمصر منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن العشرين، ثم ارتكابها مع فرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثى الغادر على مصر فى ١٩٥٦، ثم مؤامرتها لتحويل ماء النيل عن مصر، وعدم ارتكابها تلك الجريمة يعود لسبب وحيد ـ كما ذكرت الوثيقة التى نشرت جريدة الأهرام جزءًا منها فى ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦ ـ هو خوفها من الفشل، الأمر الذى كان سيؤدى لارتفاع شعبية عبد الناصر. ونذكر القارئ أيضًا بأن بريطانيا العظمى اعتقلت أحد أبطال المقاومة فى بورسعيد وخطفته= = إلى قبرص، وهددته بأن تفقأ عينيه إذا لم يقل ما تريد فى الإذاعة، فرفض محمد مهران، فأوفت بريطانيا العظمى بوعدها وفقأت عينى البطل المصرى، وهو ما زال حيًّا يرزق فى بورسعيد مدينة الأبطال.

وما زالت الألغام التى زرعتها بريطانيا وألمانيا فى الحرب العالمية الثانية تعوق التنمية فى شمال الصحراء الغربية، وتصيب وتقتل المواطنين المصريين، ثم يتحدث الوجيه الأمثل عن مساعدات بريطانيا لمصر ولفلسطين.

(٧٥) يكفى من الأمثلة هنا ما فعلته بريطانيا فى مصر والهند والصين، وما فعلته فرنسا فى الجزائر. وتم ذلك التوسع الاستعمارى تحت مزاعم وشعارات متعددة منها: حماية الأقليات ـ ضبط الميزانية ـ الحماية ـ حمل الرجل الأبيض ـ «السيهات الثلاثة ـ Cees 3»: «نشر المسيحية ـ نشر الثقافة والحضارة المسيحية ـ التجارة ـ Chritianity ـ Culture ـ Commerce»

وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية فى هيمنة تلك القوى على العالم، والسبب الرئيسى الثانى ـ بعد استحلال الآخر ـ هو تفوقها فى تكنولوچيا السلاح والحرب[٧٦].

أما قضية تقدم الغرب، ففيها نظر. الغرب أكثر قوة وأكثر ثراءً، وأكبر اقتصادًا، وأعلى صوتًا وإعلامًا.... ولكن ليست هذه هى المعايير الوحيدة للتقدم... لكنها بكل تأكيد معايير الهيمنة والتسلط.

فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة: يعيش حوالى خمس سكانها تحت خط الفقر، وحوالى نصف السكان بدون تأمين للعلاج، الذى يكلف مبالغ فوق طاقة الأمريكى من الطبقة المتوسطة، وتستهلك

(٧٦) لمن يريد الاستزادة، أرشح الكتب الآتية للقراءة:

* الجذور الشرقية فى الحضارة الغربية. چون إم. هوبسون، من إصدارات مكتبة الشروق الدولية.
* الشركة التى غيرت العالم. نك روبينز، من إصدارات مكتبة الشروق الدولية.
* ركل السلم بعيدًا. د. ها ـ چون تشانج، من إصدارات مكتبة الشروق الدولية.
* الكتاب المقدس والاستعمار. القس مايكل پريور، من إصدارات مكتبة الشروق الدولية.
* ٥٠٠ عام وما زال الغزو مستمرًا ـ ناعوم تشومسكى، دار المدى.
* The Military Revolution 1500 - 1800, Parker - Cambridge, 1988 - 1989 - 1996 - 2005.
* The Pirate Quean, Susan Ronald - Harper Perennial, Harper Collins -2007.
* Capitalism & Slavery, Eric Williams - The University of Northr Carolina Press, 1941, 1994.
* The Blood Never Dried, Newsinger - Book Marks Publications, 2006.
* The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century, Daniel R. Headrick - Oxford University Press, 1981.

نصف مخدرات العالم، وبها أعلى نسبة جريمة، وأعلى نسبة مساجين لعدد السكان فى العالم، وتعانى أكبر فجوة فى الدخول بين الدول الصناعية، فقد جنت شريحة الـ ١٪ الأغنى ربع الدخل فى عام ٢٠١٠، وكدست ٤٠٪ من الثروة!، وفوق كل ذلك يحمل مواطنيها أعلى مديونية فى العالم، وهى «على شفا انهيار اقتصادى وانهيار مالى لولا قوتها العسكرية، ولولا أن العالم يستخدم الدولار كعملته الدولية»، والفقرة الأخيرة هى من تصريح حديث لچيمس بيكر وزير خارجيتها الأسبق الذى نشرته جريدة الأهرام فى ٣٠/ ٤/ ٢٠١١.

وليس هناك من أسال دماء، وارتكب قمعًا وظلمًا فى العالم مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، وتحاول إسرائيل اللحاق بهم، لولا عمرها القصير، فهل هذه هى معايير التقدم؟.

بعد كل ذلك، من قال إن الولايات المتحدة وإسرائيل، أو حتى إنجلترا أخرجت الدين من سياستها وحياتها؟. كما ذكرنا سابقًا، منذ حوالى قرن يردد المفكرون والكتاب فى الولايات المتحدة مقولة: حضارتنا وثقافتنا قائمة على أسس يهودية مسيحية، بقدر ما تردد بعض وسائل الإعلام وبعض السياسيين والمفكرين فى مصر اليوم القول بأنه لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين، أو المطالبة بالدولة المدنية[٧٧].

(٧٧) لا يوجد فى مصطلحات علم السياسة الغربى مثل هذا المصطلح، وقصد مرددیه فى مصر هو فصل الإسلام عن الحياة وعن الدولة، رغم أنه فى عالم الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، حيث يستقون ويستلهمون الأفكار، يتردد بكثرة مصطلح الدين المدنى للولايات المتحدة، والمؤسسة الدينية المدنية.

لقد اعتبر البيوريتانز، وبصفة عامة الواسپ، المهاجرون إلى أمريكا أنهم شعب الله المختار يخرجون إلى إسرائيل الجديدة، فأمريكا هى الأرض الموعودة، وقال چون أوسوليڤان: قُدر لنا [أمريكا] أن نبين للجنس البشرى عظمة المبادئ السماوية، وأن نؤسس على الأرض أنبل معبد لتسبيح وعبادة الأعلى والأقدس ـ أعتقد أننا سنكون خونة لرسالتنا النبيلة إذا رفضنا الأهداف العليا للعناية الإلهية [يقصد التوسع] ـ أليست لنا رسالة لنؤديها؟ وهل منحنا الأب القدير هبات وميزنا باعتبارنا شعبه المختار لنبلى ونتعفن فى أنانيتنا؟[٧٨] [يقصد إذا رفض الأمريكيون الدعوة للتوسع].

شاعت بين الأمريكيين ـ قديمًا وحديثًا ـ أن أمريكا مكلَّفة بمهمة إلهية، برسالة للبشرية، وأنها آخر أفضل أمل للعالم[٧٩].

ويمكن لكل قارئ أن يتذكر سياسة أوروپا الغربية والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وكيفية اجتماعهم على تأييد إسرائيل، رغم كل جرائمها وانتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان[٨٠].

---

(٧٨) أرض الميعاد والدولة الصليبية، مكدوجال، دار الشروق صفحة ١٢٠، ١٤٢، ١٥١.

(٧٩) فى مقالة فى المجلة الأمريكية المشهورة «Foreign Affairs» فى عدد يناير ٢٠٠٧، قال والتر راسيل ميد: للدين أثر قوى على السياسة والسياسيين وعلى الهوية والثقافة الأمريكية، ويعمل الدين على تحديد شخصية الدولة، ويساهم فى تكوين أفكار أمريكا عن العالم، ويفسر إحساس الأمريكيين بأنفسهم كشعب مختار ـ ترجم حمدى عباس المقالة، ونشرتها مكتبة الشروق الدولية بعنوان: بلد الله: الدين فى السياسة الخارجية الأمريكية.
ويمكن الاستزادة فى معرفة كيف يعتبر الأنجلوساكون أنفسهم شعب الله المختار بقراءة الكتب الآتية: أرض الميعاد والدولة الصليبية، مكدوجال من منشورات دار الشروق، المسيح اليهودى ونهاية العالم، رضا هلال، الشروق الدولية، الشعب المختار: الأسطورة التى شكلت إنجلترا وأمريكا، كليفورد لونجلى، الشروق الدولية.

(٨٠) قُبيل صدور هذا الكتيب، جاء فى أهرام ٣ سبتمبر ٢٠١١ مبشرات تقرير الأمم المتحدة عن الهجوم الإرهابى للقوات الإسرائيلية على السفينة التركية التى تنقل طعام =

بعد كل ما سبق نذكر القارئ بأن موجة تهميش الدين من الحياة العامة فى أوروبا ـ بسبب ممارسات الكنيسة وغموض عقيدتها فى التثليث، وتجسيد الله وصلبه، وأكل المصلين جسد المسيح وشربهم دمه، وغير ذلك ـ لم تبدأ إلا فى منتصف القرن العشرين، وبعد الحربين العالميتين ـ وهما فى الأصل حربين أوروبيتين أو مسيحيتين، جرجرت أوروبا بقية العالم فيهما ـ حين فقدت أوروبا القناعة بقيمها، وكانت أوروبا الغربية قد بسطت هيمنتها على معظم العالم قبل ذلك بحوالى قرن.

ونذكر القارئ بأنه بعدما نشبت ثورات أوروبا (فرنسا، والنمسا، وما أصبح ألمانيا وما أصبح إيطاليا، وغيرها) فى مطلع عام ١٨٤٨ ضد التحالف القديم بين الكنيسة والملوك، استطاعت القوى المحافظة استعادة هيمنتها فى خريف العام نفسه، واستمرت الأنظمة القديمة حتى نهاية القرن التاسع عشر. وفى فرنسا التى كانت تُسمى بنت الكنيسة حتى قيام ثورتها فى عام ١٧٨٩، جاء الإمبراطور نابليون الثالث فى عام ١٨٥٢ ليعلن: نريد أن نحول الشعب إلى ميدان الفضيلة والدين والرخاء ـ تاريخ القرن التاسع عشر، قاسم وحسنى، صفحة ١٥٣، الطبعة السابعة ١٩٣١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة[٨١].

=وأدوية لغزة المحتلة والمحاصرة: إن القوات الإسرائيلية التى اعتلت [هاجت!] السفينة واجهت مقاومة ثم تطلب الأمر استخدام القوة من أجل حماية نفسها!.

(٨١) بل إنه بعد الثورة الفرنسية بخمسة عشر عامًا، فى عام ١٨٠٤ توج البابا نابليون على مثال تتويج البابا شارلمان على الإمبراطورية الرومانية المقدسة قبل ذلك بعشرة قرون، ولم يمنع ذلك نشوب صراع لاحق على أراضى إيطاليا بين نابليون والبابا فى ١٨٠٨، فحرم البابا نابليون، فما كان منه إلا أن قبض عليه بالقوة العسكرية وسجنه؛ مما أفقد نابليون تعاطف الكاثوليك فى أوروبا.

أما الولايات المتحدة، فيراها الدارسون، ومنهم ريتشارد هاس مسئول التخطيط بالخارجية الأمريكية: أكثر دول العالم تدينًا[٨٢].

٤- كيف نحافظ على حقوق المسيحيين؟!

طبقًا للتصريحات الأمريكية والأوروبية المعلنة، صار هناك ملف للمسيحيين والتمييز الدينى فى مصر لدى تلك الحكومات التى لم تتوقف شعوبها عن ممارسة التمييز الدينى والعنصرى ـ بامتياز ـ منذ نشأتها وحتى اليوم.

كذلك دعا بابا الڤاتيكان لحماية المسيحيين فى مصر، ونذكر القارئ بأن الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر قد بدأت بدعوة بابا الڤاتيكان لحماية الحجاج المسيحيين من الأتراك فى بيت المقدس.

وطبقًا للتصريحات الإسرائيلية، والدراسات والكتب الإسرائيلية، والمنشورة باللغة العبرية والإنجليزية، يجب تفتيت وتقسيم العالم العربى حتى تحكم إسرائيل من جبل صهيون.

ستعمل تلك القوى على «تسمين»، و«تسخين» ذلك الملف بكل الوسائل والأساليب.

وقد رأينا ونرى تقسيم السودان[٨٣]، وقبل ذلك ما حل بالعراق، ومحاولة إنشاء دولة كردية.

---

(٨٢) قال ذلك على شاشة التليفزيون الحكومى المصرى بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠٠٣مع الدكتور عبد المنعم سعيد.

(٨٣) من يرغب الاطلاع على دور إسرائيل فى جنوب السودان، وفى أفريقيا، يمكنه الاطلاع على: إسرائيل فى أفريقيا ـ حسين حمودة، إسرائيل فى النيل ـ د. زبيدة عطا، والكتابان من منشورات مكتبة الشروق الدولية.

نعود إلى مصر.

تبين إحصاءات السكان التى تمت فى القرن الماضى تحت سيطرة الاحتلال البريطانى أن نسبة المسيحيين فى مصر تراوحت بين ٦-٨٪، ويعرف معظمنا أن الشعب المصرى متدين، سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا، وأن الدين له قدسية خاصة عند المصريين.

فالمسلمون يريدون اتباع دينهم، والمسيحيون يريدون اتباع دينهم، وبدون ذلك، يتحول المصرى إلى كومة عظام ودم ولحم وأعصاب مُستَهلَكة، لا تصنع حاضرًا ولا مستقبلًا، ولا تبنى حضارة. فما العمل؟.

هل يتخلى المسلمون عن دينهم لصالح المسيحيين؟.

هل يتخلى المسيحيون عن دينهم لصالح المسلمين؟.

هل يتخلى المسلمون والمسيحيون عن دينهم؟.

ليس هناك حل إلا أن يتمسك المسلمون بدينهم، ويتمسك المسيحيون بدينهم، ويرفض الاثنان دعاوى الفتنة، سواء كانت وافدة من إسرائيل أو أمريكا أو أوروبا أو الڤاتيكان، أو أشعلتها بعض القوى التى لا تكترث بمصر ولا بالمصريين ـ تاريخًا وحاضرًا ومستقبلًا ـ ولكن تقاتل فى سبيل مكاسبها المحدودة والقصيرة، ولو على جثة مصر.

ومعلوم أنه فى الإسلام والمسيحية: لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، وبأن الكنيسة رفضت تدخل الدولة مرارًا وتكرارًا فى شئونها،

وأن البابا قال مرارًا وتكرارًا فى قضية الطلاق والزواج الثانى للمسيحيين: ارجعوا للقرآن، وقال لن يجبرنا أحد على مخالفة الإنجيل[٨٤].

وقد بينت آيات سورة المائدة أن القرآن يأمر بأن يحكم أهل الإنجيل بما جاء فيه.

سيعترض البعض بأنه قد تظهر بعض الخلافات من جراء ذلك، ولكن تاريخ مصر، والذى هو أفضل تاريخ لشعب على وجه الأرض فى احتضان الأديان وعيشها فى سلام وأمان ـ برغم تضليل وتزوير الإعلام العالمى والمحلى ـ يرد على ذلك، والخلافات تنشب بين أبناء الدين الواحد، وبين أعضاء المذهب أو الطائفة الواحدة فى الدين الواحد، بل وبين الأحزاب، وداخلها، والعبرة فى احتواء الخلافات، وتحويلها إلى ثراء فكرى وحضارى بدلًا من إشعال الفتن من ورائها.

ونذكِّر القارئ أنه فى جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩ يوليه ١٩٧٩، وافق جميع أعضاء مجلس الشعب ـ بما فى ذلك كل أعضائه المسيحيين ـ على تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح: الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، واشترك عدد من الأساتذة والخبراء المسيحيين فى برنامج تقنين الشريعة.

بل إن البابا شنودة صرح لجريدة الأهرام فى ٦ مارس ١٩٨٥ قائلًا:

(٨٤) اللافت للنظر أن كثيرًا من القسس الذين اصطفوا وراء البابا فى رفضه تدخل الدولة فى أمر الزواج الثانى، وما إلى ذلك من شئون المسيحيين، ويرددون وراءه أن طاعة الإنجيل مُقدمة على كل شىء، يطالبون بإلغاء المادة الثانية من الدستور، انظر على سبيل المثال ما قاله الأنبا بسنتى لجريدة الدستور فى ٢٣ فبراير ٢٠١١ على صفحة ٧.

إن الأقباط فى ظل حكم الشريعة الإسلامية يكونون أسعد حالًا وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك فى الماضى حين كان حكم الشريعة هو السائد.

٥- الخوف من الدولة الدينية (الثيوقراطية)

الدولة الدينية التى يخاف بعض الناس منها هى الدولة التى يقول فيها الحاكم إنه يحكم بالحق الإلهى للملوك فى الحكم، أو يقول فيها البابا إنه معصوم من الخطأ، فلا يحق لأحد أن يراجعه فيما يقول ويفعل، ولا ينصت لصوت الشعب، فهو ممثل الله على الأرض، وعلى الجميع أن يطيعونه.

جسد تحالف الكنيسة الكاثوليكية مع الملوك والأباطرة ذلك الحكم فى العصور الوسطى، وتمسك الملوك والأباطرة بفكرة حقهم الإلهى فى الحكم، حتى بداية العصر الحديث، بل استمر ذلك فى ألمانيا وفرنسا وغيرهما لما بعد منتصف القرن التاسع عشر، كذلك مارس الباباوات ذلك الحكم الإلهى على العالم كلما سمحت ظروف القوى بذلك، وقام ذلك المفهوم على نصوص كتابية[٨٥]، وعلى تقاليد كنسية عاشت لأكثر من عشرة قرون.

(٨٥) منها على سبيل المثال: رسالة بولس إلى روما: الخضوع للسلطات: على كل نفس أن تخضع للسلطات الحاكمة، فلا سلطة إلا من عند الله، والسلطات القائمة مرتبة من قبل الله، من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله ـ ١٣: ١ ـ ٢، وفى رسالة بطرس الأولى: ... فإكرامًا للرب، اخضعوا لكل نظام يدير شئون الناس: للملك باعتباره صاحب السلطة العليا، وللحكام باعتبارهم ممثلى الملك... خافوا الله، أكرموا الملك ـ ٢: ١٣-١٧، ومنها على الجانب الآخر لتبرير حكم البابا، قول البابا جريجورى السابع: من يستطيع فتح السماء وغلقها، ألا يستطيع الحكم بأمور الأرض؟ ـ الفكر السياسى، د.حورية مجاهد، الأنجلو، صفحة ١٣٣.
ونشرت جريدة الشروق فى ٦ أكتوبر ٢٠١٠ فى صفحتها الثالثة على لسان القس مكارى يونان:... قالوا له إن البابا شخص غير عادى لا يمكن أن يكون من عالمنا، فهو لا يصلح فقط لقيادة الأقباط بل لقيادة العالم، بينما جاء العنوان الرئيسى: القس مكارى يونان يعتبر الهجوم على البابا هجومًا على المسيح نفسه.

ليس لشريعة الإسلام علاقة بأيٍّ مما سبق، بل إنها تنقض كل ما سبق!. فعلى سبيل المثال جاء فى القرآن: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

فقد وضح القرآن، وأكد وكرر، وكذلك السنة، على بشرية الرسول، وقد قال الرسول إنه يأتيه الخصوم، كلٌ بحجته، فإذا كان أحدهم أفصح بحيث يجعله يقضى له بغير حق، فإنما هو يأكل نارًا عندما يأخذ حق خصمه.

وقال لمن أصابته الهيبة من محادثة نبى الرحمة: هوِّن عليك! إنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد!.

فلا يستطيع أحد من المسلمين أن يدعى العصمة أو المعرفة الكلية أو الحق المطلق.

ولم يذكر القرآن، ولا السنة بالطبع، أن من صلاحيات الرسول أن يُدخل أحدًا الجنة، أو يلقى بآخر فى النار، ولا أن يغفر الذنوب لأحد، بل يُطلب الغفران من الله وحده، الذى لا يغفر الذنوب سواه. وأيضًا لم يذكر القرآن ولا السنة، أن الرسول يُحلِّل ويُحرِّم من نفسه، بل جاء فى سورة الحاقة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾.

لم يسلم الرسول لأحد مفاتيح الملكوت؛ لأنه هو نفسه لم يمتلكها ولم يزعم امتلاكها، فقد جاء فى سورة الأحقاف ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[٩].

كذلك جاء ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦]، وجاء ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]

وليس فى الإسلام ما يجعل أحدًا من المسلمين ـ أيًا كان علمه أو نفوذه ـ يزعم بأنه يحتكر الكلام باسم الله أو الإسلام أو الشرع، فجاء فى القرآن ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]، وجاء ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥].

وجاء فى صحيح مسلم: «.. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدرى أتُصيب حكم الله فيهم أم لا» ـ كتاب الجهاد والسير.

وقد قال الرسول حديثًا يجعل لكل عالم مسلم الحق فى أن يعترض على أى فتوى لشيخ الأزهر أو المفتى ـ أو حتى الاثنين معًا ـ قال الرسول: «... اسأل قلبك وإن أفتاك الناس»، ولهذا قال مالك: كل إنسان يؤخذ من كلامه ويُرد، إلا صاحب هذا المقام ـ وأشار إلى المسجد النبوى وحجرة الرسول به.

لذلك انتشرت فى الثقافة الإسلامية مقولة مالك: من قال لا أعلم فقد أفتى. ورفض مالك مرتين أو ثلاثًا أن يطبق الخليفة فقهه فى كل ربوع الدولة الإسلامية، وقال لكل بلد ظروفه وفقهاؤه.

ليس فى الإسلام ولا تراث المسلمين هيراركية دينية ولا كهنوت تقوم عليها دولة ثيوقراطية، بل هناك الشورى التى تمنع الاستبداد فى

كل أوجه الحياة، إذا عُمل بها، وقد قالت عائشة والصحابة عن الرسول: لم يكن هناك من يستشير الناس أكثر منه.

٦- التخويف من تطبيق حدود الشريعة

أكثر ما يخاف منه بعض المسلمين هو قطع أيادى السارقين.

يرد من يطالب بتطبيق الشريعة على ذلك قائلًا:

إن الشريعة نظام متكامل لحياة المسلم، وحدودها ـ بالمعنى الحرفى والحقيقى ـ هى الإطار الخارجى لها، والذى يقوم ـ بالتدريج ـ مع ـ إن لم يكن بعد ـ قيام الجوهر، أى المجتمع الذى يؤمن بالعقيدة ويستوعبها فيتبع التكاليف، ويأتمر بالأوامر، وينتهى بالنواهى، ثم يتدرج المجتمع فى تطبيق الحدود[٨٦]. وإذا ناقشنا موضوع السرقة، فيجب مناقشة موضوع المال بأسره فى الشريعة:

المال هو مال الله، واستخلف الناس عليه ليرى ماذا هم فاعلون، فهو يبسط الرزق لمن يشاء، ويقدر، أى يضيق، عمن يشاء.

تحمى الشريعة أموال الناس، أى الملكية الخاصة، ولكن فى نفس الوقت تفرض على الأغنياء دفع زكاة أموالهم، وتحث على دفع ما هو أزيد

(٨٦) لم يكن ذلك منهج الإسلام فى عصر التنزيل فقط ـ كما جاء فى التدرج فى تحريم الخمر، والتدرج فى تكليف المسلمين الجدد بالصلاة ثم الزكاة كما بينت أوامر النبى لمبعوثه الذى أرسله لليمن ـ بل إن الخليفة عمر بن عبد العزيز تتدرج فى أواسط عصر الدولة الأموية فى إحياء السنة وإماتة البدع السيئة، وعندما ألح ابنه فى التطبيق الفورى وإن أدى ذلك إلى قتله، أجابه: يا بنى إن بادأت الناس بما تقول أحوجونى إلى السيف، ولا خير فى خير لا يحيا إلا بالسيف ـ الكامل فى التاريخ لابن الأثير، الجزء الرابع ص٣٣٠، ٣٣١ طبعة دار الكتب العلمية ـ ١٤٠٧هـ.

من الزكاة، وجعلت كثيرًا من الكفارات بدفع المال. وتحث على كسب المال الحلال، وعلى العمل الجاد لتحقيق مطالب العائلة وترك الورثة أغنياء بدلًا من أن يسألوا الناس. وتنهى عن الربا، وتحث المسلمين على القرض الحسن، وإمهال المُعسر، وإن أمكن التجاوز عن دينه.

وبالطبع تنهى عن الغش والخداع فى كل أنواع البيع والشراء، وتحث على إبرام العقود التى تكفل شفافية البيع والشراء، والتى تمنع الخلافات المستقبلية بين البائع والمشترى ـ أو الصانع والآمر بالصناعة، أو الآمر بالبناء أو ما إلى ذلك ـ بأن يتناول العقد التفاصيل بما يسد الذرائع أمام الاختلاف، ويحفظ حقوق المتعاقدين.

وتنظم الشريعة التشارك فى الزراعة والتجارة وغير ذلك حتى لا يظلم طرف الآخر.

وأمر الحديث النبوى بدفع أجر العامل قبل أن يجف عرقه.

وألزمت الزوج بالإنفاق على زوجته حتى لو كانت ثرية ولا يحق له من مالها شىء إلا برضاها، تطوعًا.

ووضعت نظامًا للمواريث يوزع التركة حسب مسئوليات الوارثين حتى يتمكن كل منهم من القيام بها.

ونهى نبى الرحمة أن يبات أحد شبعان وجاره جائع، وأعلن أن الدولة مسئولة عن سداد ديون الميت الفقير[٨٧]، وهذا بالطبع يؤكد مسئولية

(٨٧) أفتى ابن حزم بأنه إذا مات أحد من الجوع، لزم أهل قريته أن يدفعوا ديته.

الدولة عن ديون الفقير الحى، ومن ثم مسئوليتها عن تأمين العيش الكريم للفقراء، ولمحاربة الفقر، وقال الإمام على: لو كان الفقر رجلًا لقتلته! وهذا أيضًا يفتح الباب على مصراعيه لتأكيد مسئولية الدولة عن تعليم وتأهيل أفرادها للعمل الذى هو المصدر الرئيسى للكسب ومحاربة الفقر، ومسئوليتها الرئيسية أن يعيشوا حياة تكفل لهم فيها الضروريات الأساسية لكرامة الإنسان، والتى تتغير طبقًا للزمان والمكان، وهى فى ذلك تقوم بدورها المحورى والأساسى فى تحقيق الآية الكريمة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[الإسراء: ٧٠].

ولقد بين رسول الرحمة أن الناس شركاء فى الضروريات التى كانت فى وقته: الماء، والكلأ، والنار.

فهم الآن شركاء فى ضروريات العصر، بما قد يضم البترول، والمعادن وغير ذلك حسبما يرى العلماء.

ولعنت الشريعة الاحتكار فى التجارة، وهذا بالطبع يعنى منع احتكار المعلومات، ومنع احتكار المال، أو احتكار الحكم فى عائلة أو حزب.

ومن حِكم الإمام على: ما مُتع غنى إلا بما حُرم منه الفقير.

وأمرت بالشورى.

وعرفنا كيف حدد الصحابة مرتب أول خليفة لرسول الله: مرتب مثل أواسط المسلمين، حدده عمر ومن معه لأبى بكر.

وعرفنا كذلك كيف يسأل المواطنون رئيسهم عن ثوبه من أين أتى به؟ وكيف ترد امرأة قرار الرئيس على مسمع ومرأى الشعب. عمر فوريًا لقولها.

وعرفنا قول عمر: لو عثرت بغلة في العراق لسُئلت عنها يا عمر[٨٨]. في مثل هذا المجتمع، ألا يستحق السارق أقسى عقاب؟

وهناك بعض الأمثلة التي كافأت فيها شريعة الرحمة المذنب الفقير، أو حتى السارق الفقير، نذكر منها:

واقع رجل زوجته في نهار رمضان، ثم جاء للنبي يخبره به فعنده وكيف يكفر عنه، فسأله النبي أليديك ما تتصدق به؟ فأجابه بالنفي. فسأله النبي أن يمكث معه قليلًا حتى تجيئه صدقة. فلما جاء أحد المسلمين بصدقته، قال النبي للرجل خذها وتصدق بها على أحد الفقراء، فأجابه الرجل: والله يا رسول الله ليس هنا من هو أفقر مني! فتبسم النبي وقال له. خذها أنت وأهلك.

وأيام عمر، سرق البعض ناقة من يعملون لديه، فذهب إلى عمر يشكوهم، فأحضرهم عمر، فلما علم منهم بخل الرجل عليهم وسوء حالهم فإذا به يعاقب صاحب العمل الظالم ويبرئ الفقراء المظلومين من السرقة.

وإذا كانت جريمة القتل هي من أبشع جرائم الإنسانية، ولا يعاني أحد أكثر من أن يُقتل أبوه أو أخوه أو ابنه ظلمًا، فمع هذا شرع الإسلام

---

(٨٨) مات حوالى ١٠٠٠ مصري غرقًا، ولم تتحرك الدولة لإنقاذهم إلا بعد أكثر من عشر ساعات، بينما كان الرئيس السابق ينتجع!

العفو لأصحاب الدم إذا أرادوا، فلهم خيارات ثلاثة، مطالبة الحكومة بالقصاص، أو بطلب الدية من القاتل، أو العفو عن القاتل. فمن هنا يمكن للبعض أن يُجادل بأنه يمكن تطبيق نفس المبدأ على السرقة، فليست السرقة بأفظع من القتل، وليس العفو عن السرقة بأكبر من العفو عن القتل.

وتظهر آفاق رحمة الشريعة فيما يعرف بآية المحاربة فى سورة المائدة ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٣٣، ٣٤].

نقلت تفاسير القرطبى وابن كثير والرازى والألوسى وسيد قطب أن من:

* يحارب الله ورسوله.

* ويسعى فى الإرض فسادًا بسرقة وقتل وما إلى ذلك.

ثم يجىء تائبًا للإمام، يحصل على العفو العام!

وذكرت التفاسير المذكورة ثلاث وقائع منفردة جاء فى كل منها واحد من أولئك المجرمين العتاة المحاربين لله ورسوله، والمفسدين فى الأرض إلى: على بن أبى طالب، وإلى أبى موسى الأشعرى، وإلى أبى هريرة، فحصل كل منهم على العفو العام عن جرائمه.

فالله يغفر الذنوب جميعًا إلا أن يُشرك به.

ومن زاوية أخرى، قد يجادل البعض بآية ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فلا أحد يقول بأن علينا الآن إعداد رباط الخيل لردع العدو وقتاله، ولكن علينا إعداد وسائل القوة الفعالة اليوم، فهل يمكن تطبيق عقاب رادع بوسائل اليوم بدلًا من قطع اليد[٨٩]؟.

ولكن:

ألا نخشى أن يستغل هذه الرحمة الواسعة بعض الأشقياء الذين لا يريدون توبة ولا صلاحًا؟.

فلنعتبر بجيش البلطجية الذى ربته الحكومة السابقة من أصحاب سوابق السرقات وما إليها حتى أصبحوا جيشًا من المجرمين، على استعداد لقتل الجماهير فى مقابل بعض مئات أو حتى عشرات من الجنيهات.

ألم يكن قطع أيادى بعض منهم يردع الآخرين، ويقطع طريق تفاقم شرهم من سرقة إلى قتل، وتفاقم أعدادهم من بضع مئات أو آلاف إلى عشرات أو مئات الآلاف؟.

ألم يتبين لنا أن السجن أصبح لا يردع كثيرًا من المجرمين، بل يزيدهم إجرامًا؟.

(٨٩) مع العلم بأن السجن أصبح لا يردع عن السرقة، ولا عن عودة السجين لها، وطبقًا لأقوال لواء شرطة السجون خ.م.: يُقدم للمحاكمة سنويًا بتهمة السرقة حوالى ١٥,٠٠٠ متهم، تثبت التهم على حوالى عشرة آلاف، يمضون العقوبة فى السجن، فيتبادلون خبرات السرقة، ويخرجون ثم يعودون لها ثانيًا وثالثًا، وأنه قبل الثورة، قارب عدد المسجونين بتهمة السرقة حوالى عشرين ألفًا، يكلف كل منهم الدولة أكثر من عشرين ألف جنيه سنويًا، ويخرج كثير منهم من السجون أكثر جرأة واحترافًا للسرقة.

٧- اعتراضات أخرى

هناك بعض الاعتراضات الأخرى من قبيل: إننا لا نريد أن ندنس الدين بالسياسة، أو أن مصادر الدين (القرآن والسنة) محدودة وحوادث العالم غير محدودة، فكيف يحكم المحدود غير المحدود؟.

يرد من يدعو للمشروع الحضارى الإسلامى على الاعتراض الأول بأنه ليس هناك ما يلزم بأن تكون السياسة دنسة، بل هى نشاط إنسانى رئيسى ومحورى، يؤثر ويتأثر بكل أوجه النشاط الإنسانى الأخرى، وشرع الله عند المسلمين هو ما جاء لينظم حياتهم كلها، وفى مقدمتها الحياة السياسية(٩٠).

وهل كان عبد الله النديم وعمر مكرم وأحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول والأسقف سرجيوس ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وفخرى عبد النور وإبراهيم فرج ومحمد نجيب وممتاز نصار وحلمى مراد أدناسًا؟ وهل البرادعى والعوا وحمدين صباحى وحازم أبو إسماعيل وجمال زهران وچورچ إسحاق وعبد الجليل مصطفى وأبو الغار وأحمد بهاء شعبان وسمير مرقص أدناس؟

أما الاعتراض الثانى، فيردون عليه قائلين: خالق الكون أدرى بما حدث وما يحدث وما سيحدث، وهو أدرى بما يُصلح الإنسان حتى يوم الحساب

(٩٠) قال بلير فى الكتاب السابق ذكره: السياسة يجب أن تكون نشاطًا أخلاقيًا، نحاول غرس توافق قيم الاشتراكية الديمقراطية وقيم المسيحية فى عقول الشعب ـ صفحة ٣٩، رأى بلير السياسة وسيلة للأخلاق ـ صفحة ١٥٨، بينما قال بوش فى زيارته الشهيرة لرئاسة الناتو فى أوروبا: قيمنا واحدة، وأخلاقنا واحدة، فإذا اجتمعنا فلن تستطيع قوة على الأرض أن تواجهنا. وغنى عن القول أنه عندما يتكلم بلير وبوش عن القيم والأخلاق فهما يقصدان الأخلاق المسيحية.

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وهو أدرى بكيف يجعل للمسلم ـ فى كل مكان وزمان ـ هداية لشرعه من نصوص القرآن، ومن سنة خاتم النبيين، بما حباه من عقل ومدارك وفطرة، يجتهد فى استخدامها بكل الوسائل والسبل، من قياس لاستنباط لسعى وراء المصالح، ولتحقيق المقاصد الرئيسية للشرع، ويطمئن المسلم بآية ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وحديث الرسول: «اسمعوا وأطيعوا ما استطعتم»، فيحمل أمانة التكليف بالخلافة على الأرض دائمًا أبدًا، وعينه على الآية السارية إلى يوم يرث الله الأرض وما عليها: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

إن هدف الشريعة هو تهذيب النفس الإنسانية وتحريرها من أهواء الطمع والجشع والشح وأثرة الذات، من شهوات الدنيا من مال وجنس وسلطة وشهرة وكِبر، وتطهيرها من الحسد والحقد، ويُجمل كل ذلك القاعدة الرئيسية فى الأديان الإبراهيمية الثلاثة: حب لأخيك ما تحب لنفسك.

ويردون أيضًا: لن يتوقف حجاج من يريد إخراج الله وشرعه من حياة المسلمين، ولن يجد غضاضة فى أن ينادى بإخراج خالق الإنسان، وخالق الحياة كلها، خاصة وعامة، من حياة الإنسان العامة حتى لا يفسدها!.

ولقد جاء فى الكتاب المقدس: لا جديد تحت الشمس.

بينما جاء فى القرآن ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٧٧].

فما زالت بعض القوى الغربية تريد إخراج الإسلام من حياة المسلمين، ليسهل لها تشكيلهم حسب مصالحها المتنوعة.

آفاق الشريعة
فى مصر بعد الثورة

وضَّح كثير من العلماء والفقهاء أن الشريعة الإسلامية هى شريعة خلافة الله على الأرض:

عبادة الله بإعمار الأرض بقيم الحق والعدل وبأداء الأمانات إلى أهلها، وبالإخاء والمساواة بين البشر «فكلهم لآدم وآدم من تراب، وأكرمهم عند الله أتقاهم، ولا فضل لأحد بسبب لونه أو عرقه أو جنسه ـ فليس هناك شعب مختار وشعوب مستبعدة ـ»، وبالتكافل والمودة والرحمة، «فلن يكون مؤمنًا من بات شبعان وجاره جائع، ولا من لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وبالوفاء بالمواثيق والعهود والوعود، ونشر السلام «اقرأوا السلام على من تعرفون ومن لا تعرفون»، وبالسعى الجاد لاكتساب العلوم والمعارف ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، بالعمل الجاد ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟﴾ وبالعمل لخير البشر «أحبكم لله أنفعكم للناس»، وبالعمل لخير العائلة «خيركم خيركم لأهله»، وبالرفق حتى بالحيوان ـ فقد دخل الجنة رجل سقى كلبًا عطشان، ودخلت النار امراة حبست قطة ـ وبالإحسان، كما أحسن الله إلينا.

فهل هناك وظيفة للإنسان على الأرض أفضل من هذا؟

جمعت الآيات ١٥١ ـ ١٥٣ من سورة الأنعام، والآيات ٢٣ ـ ٣٩ من سورة الإسراء روح ما جاءت به الوصايا العشر فى التوراة، مع زيادة

فى الفروع والتفاصيل، وقال المسيح «ما جئت لأنقض الناموس» فهو على شريعة التوراة إلا بعض التخفيف عنها، وقال حكمته الخالدة: ماذا يربح الإنسان لو كسب العالم وخسر نفسه؟ فجماع الشرائع الإلهية فى القاعدة الذهبية: حب لأخيك ما تحب لنفسك، والقاعدة الضرورية: لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

ففى ظل هذه الشريعة، تزدهر الحضارة الإنسانية كما ازدهرت، على سبيل المثال، فى الأندلس، وأبدع المسلمون والمسيحيون واليهود.

وإذا كان ما سبق كلامًا جميلًا، ربما يجتمع عليه كثير من البشر، إلا أنه كلام، يحتاج عملًا شاقًا مستمرًا، بوعى وتخطيط ومثابرة لإنجاز بعضه... وتلك هى قصص جهاد الأنبياء مع مجتمعاتهم، وقصة الصراع بين الحق والباطل، أو بين الخير والشر كما يقول جورج بوش، والمستمرة حتى يوم الدين.

إقامة الحق والعدل يحتاج إلى قوة... والقوة تحتاج إلى علم وعمل ومال وتكنولوچيا، وقبل ذلك وخلاله وبعده، تحتاج إلى إيمان وعزيمة.

ولا ينقص المصريون أى من ذلك.

وإذا كانت المسيحية السياسية فى أوروبا القرن العشرين نجحت فى تنمية ألمانيا وإيطاليا وغيرهما، وفى تهذيب اقتصاديات الرأسمالية، وفى إنشاء الاتحاد الأوروبى ـ كما مر علينا من قبل فى مقتطفاتنا من موسوعة كمبريدچ للتاريخ: الفكر السياسى فى القرن العشرين ـ كذلك

نجح ـ ولو جزئيًّا ـ لاهوت التحرر فى أمريكا الجنوبية فى تحرير شعوبها من الظلم والاستبداد والفقر والجهل، فلماذا لا ينجح الإسلا م السياسى فى تحقيق آفاق الشريعة؟.

يقول أصحاب المشروع الإسلامى:

** تبدأ البداية والخطوة الأولى بالتحرير الفكرى، ذلك هو التوحيد الخالص والمعنى الخالص لشهادة لا إله إلا الله: التحرر من خضوع التبعية، الخضوع الثقافى والمالى والاقتصادى والسياسى للبشر.*

ما الذى يجعلنا نقبل بفرض قانون نابليون ـ الذى هو خليط من القوانين الرومانية، وقانون القبائل الجيرمانية، وقوانين الكنيسة، والقانون الطبيعى الذى نادى به بعض الربوبيين[٩١] أو من يضعون الطبيعة مقام الله ـ بدلًا من الشريعة الإسلامية؟ وما الذى يجعلنا الآن نرضخ للضغوط الغربية ـ وبخاصة الأمريكية ـ لإخراج الشرع الإسلامى من حياتنا[٩٢]؟ وأن تصبح حياتنا نسخة شائهة زائفة فاشلة من الحياة الأمريكية أو الغربية؟ وما الذى يجعلنا نرضخ لأن يُملى علينا صندوق النقد والبنك الدوليين سياساتنا المالية والاقتصادية؟ وأن نرضخ لأن تقضى مؤسسات دولية فى قضايا تنشأ على أرضنا مع

---

(٩١) انظر صفحة: ١١١.

(٩٢) طالعتنا جريدة المصرى اليوم فى ٢٠١١/٦/٢٤ بالعنوان الآتى: «مسيحيو الجزائر يطالبون بتعديل المادة الثانية من الدستور الخاصة بدين الدولة ـ رئيس الكنيسة البروتستانتية: المسيحيون يشعرون بأنهم مواطنون درجة ثانية»، فهل هناك توارد خواطر؟! الطريف فى الأمر أن عدد المسيحيين فى الجزائر أقل من ١٪ طبقًا لما جاء فى الجريدة، وهناك تقديرات بأقل من ذلك الواحد بالمائة بكثير!، وهم نتاج حركات التبشير المعاصرة.

شركات أو مؤسسات أجنبية جاءت لمصر سعيًا وراء مصالحها، وأن تقوم بيننا مؤسسات تمولها أوروبا وأمريكا لتجعل ما تسميه حقوق الإنسان قانونًا فوق كل قوانيننا، بما فيها الشريعة؟ ومما يستلفت النظر فى هذا الأمر، أن كثيرًا من تلك المنظمات التى أنشأها الغرب، وبالذات الولايات المتحدة، تضم رجال قانون مصريين لامعين ونجباء، والمفترض أنهم يعلمون تمامًا سياسة الولايات المتحدة ـ داخليًا وخارجيًا ـ والتى لا تأبه لأى قوانين أو قرارات، سواء صادرة من الأمم المتحدة، أو المحكمة الجنائية الدولية (ICC) التى ترفض الولايات المتحدة الانضمام إليها، أو غير ذلك، ويعلمون تمام المعرفة أن المسئولين فى حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لم يتوقفوا عن الإعلان بأنهم يسعون للحصول على التأييد الدولى، ولكنهم على أتم الاستعداد للعمل منفردين دون الحصول عليه، بل وبخلافه إذا اقتضى الأمر. ومن المستبعد جدًا أن تلك النخبة المتميزة من القانونيين والنشطاء المصريين الذين يعملون فى تلك المنظمات لم يقرأوا ـ على سبيل المثال ـ التعديل الحديث فى قانون ولاية أريزونا ـ التى لم تصبح ولاية إلا فى عام ١٩١٢، أى منذ أقل من مائة عام، والتى يبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين فقط ـ والذى يرفض تطبيق أى قوانين صادرة من: الأمم المتحدة وأى وكالة تابعة لها، والاتحاد الأوروبى وأى وكالة تابعة له، والمحكمة الدولية، والصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة الأويك، والاشتراكية الدولية!، أو ما كتبه جنجريتش رئيس مجلس الشيوخ الأسبق، والذى يحتمل أن يرشح نفسه للرئاسة عن الحزب الجمهورى: إن الأمريكيين أصحاب القيم الأمريكية يرون أن على الولايات المتحدة أن تضع مصالحها قبل التعاون مع

المنظمات الدولية (نسبة القائلين بذلك ٧٣٪) ـ كتاب «Winning The Future» من منشورات Regency Publishing, Inc. سنة ٢٠٠٥، تحت عنوان Test Yourself قبل مقدمة الكتاب[٩٣].

* ثم علينا اعتبار قضية اكتساب العلوم والمعارف والتكنولوچيا والبحث العلمى قضية مصيرية، وهذا هو جزء من العلم والعمل اللذين تأمرنا الشريعة بهما.

* وبالتوازى مع ما سبق، يجب تحقيق أكبر قدر من المساواة بالعمل الجاد الأمين على رفع المستوى التعليمى والصحى والمادى[٩٤] للقاعدة الكبرى من المواطنين، والذين بدورهم يشكلون قوة شرائية تمثل قاعدة كافية لقيام مختلف أنواع المنتجات والخدمات، وهؤلاء المواطنون هم المتسابقون باسم مصر فى التنافس العالمى على الدنيا.

---

(٩٣) وذلك برغم أنه فى سجلات التاريخ والحاضر، صدرت مئات الأحكام والتقارير والتوصيات والقوانين والقرارات الظالمة من مؤسسات دولية يهيمن عليها الغرب، وآخرها تقرير للأمم المتحدة يبرئ العدوان الإرهابى لإسرائيل على سفينة تركية فى المياه الدولية تحمل معونات غذائية وصحية لغزة ـ التى تحاصرها إسرائيل ـ فى جريمة على مرأى ومسمع من كل العالم، فإذا أصحاب حقوق الإنسان يقولون إن من حق «الذين اعتلوا [هكذا...] السفينة أن يدافعوا عن أنفسهم»، وقبل ذلك شهادة أوباما المشهورة للرئيس المخلوع ـ الذى تعلم أمريكا تمام العلم استبداده وفساده وفشله ـ حين قال عنه: قوة خير للمنطقة!.
ثم المحاولات المستميتة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لمنع تقدم فلسطين للأمم المتحدة بطلب الاعتراف بها كدولة مستقلة، ويهددون بإجراءات انتقامية ضد فلسطين لو لجأت إلى الأمم المتحدة!.

(٩٤) على سبيل المثال: أنفق الأهالى فى العشر سنوات الماضية ما يقارب ميزانية الدولة فى التعليم، بل وفى بعض السنوات أنفقوا أكثر! فإذا أحسنت الدولة ـ بالاشتراك مع القطاع الخاص والأهالى ـ إدارة العملية التعليمية لوفرت ذلك، ولذهب ذلك الإنفاق لبند المدخرات والاستثمار.

* وبناء المؤسسات التعليمية الناجحة يمكن أن يجذب تلاميذ وطلاب من مختلف البلاد العربية والأفريقية والإسلامية، فمنذ بضع سنوات، احتلت برامج تعليم اللغة الإنجليزية المركز الخامس أو السادس فى صادرات بريطانيا، فيمكن لبرامج مثيلة فى اللغة العربية، وفى العلوم الشرعية أن تشكل حجمًا كبيرًا فى الصادرات المصرية.

ولا ينبغى النظر إلى إصلاح التعليم باعتباره وسيلة جذب للطلاب من خارج مصر فقط، ولكن باعتباره حجر الزاوية فى أى مشروع نهضوى، خاصة وأن فساد المنظومة التعليمية قد وصل حدًا يوحى بالتآمر وسوء القصد، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تفعيل دور المدرسة والجامعة وتحسين أوضاع هيئات التدريس فيها، مما سيقضى تلقائيًا على ظاهرة الدروس الخصوصية، وينعكس إيجابيًا بشكل مباشر على دخل الأسرة المصرية.

* ومايُقال فى التعليم يقال فى المجال الصحى، فالأطباء المصريون على درجة عليا من الكفاءة، ويحتاجون لتخطيط شامل جاد دؤوب لتحديث وتنظيم عمل المؤسسات الصحية، التى يمكنها أيضًا اجتذاب المرضى والدارسين من العالم العربى وإفريقيا.

أيضا لا ينبغى النظر إلى المنظومة الصحية باعتبارها بابا للسياحة العلاجية فقط، بل باعتبارها من الأولويات المطلقة (مع الغذاء) التى ينبغى أن يتوجه إليها الاهتمام، خاصة بعد أن وصلت بعض الأمراض كسرطان الكبد والفشل الكلوى إلى أعلى المعدلات العالمية. ونرى أن

ذلك لن يحتاج إلى زيادة كبيرة فى ميزانية الصحة بقدر ما يحتاج إلى ترشيد الإنفاق فى بنود يتم انتهابها بشكل كبير، مثل الإنشاءات والعلاج على نفقة الدولة، وشراء أجهزة متقدمة تُكَّهن فى المخازن قبل استخدامها.

* أمرتنا الشريعة بالعدل، وأساسه العدل الاجتماعى، وأمرتنا بالتكافل، فكيف تنحط حكوماتنا المتعاقبة إلى الظلم الصارخ فى دخول العاملين بها؟ والظلم الصارخ فى تمييز بضعة ممن يُسمون رجال الأعمال ومحاباتهم بالقروض والتسهيلات، والأراضى شبه المجانية، والإعفاءات الضريبية وغير ذلك على حساب بقية الشعب؟ لقد فعلت حكوماتنا ذلك لأن جمال مبارك أراد صناعة نسخة متطرفة مُشوهة من رأسمالية اليمين الأمريكى ـ اليمين السياسى واليمين المسيحى، والتى رفضها الشعب الأمريكى حين طالب بالتغيير، وحين جاء بأوباما ـ طلبًا لرضاء واشنطون عليه وعلى مشروع التوريث.

إن كارثة الدخول فى مصر عامل رئيسى فى تدهور حال الشعب المصرى، ولولا متانة نسيجه ذى البضعة آلاف سنة لتمزق شر تمزيق.

هناك عاملون بالدولة يتقاضون أقل من ثلاثمائة جنيه شهريًا، وهناك حوالى ٤٠,٠٠٠ مستشار، يكلفون الدولة ١٢ ـ ١٥ مليار جنيه فى السنة، أى بمتوسط أعلى من ٢٥٠٠٠ جنيه شهريًا، منهم ـ ربما بضعة آلاف ـ يتقاضون أكثر من مائة ألف، وبعضهم أكثر من مليون شهريًا، أى أكثر من أوباما[٩٥].

(٩٥) ومن العجيب أن يصرح محافظ البنك المركزى بأنه لن تكون هناك حدود عليا للمرتبات فى قطاع البنوك، ويؤيده فى ذلك أحد أبرز مساعديه، ويصرح أحد رجال الأعمال البارزين فى التطبيع أن الحدود الدنيا للمرتبات هبل إعلامى!.
ماذا يمكن أن نقول عن موظف تأتمنه الدولة والشعب على أموال المصريين، يرفض أن يكون دخله ٣٠,٠٠٠ جنيه شهريًا، فى الوقت الذى يتقاضى فيه ملايين الموظفين فى الدولة راتبًا أقل من ١٠٠٠ جنيه شهريًا؟ بالإضافة لوجود ملايين العاطلين! =

* وأيضًا بالتوازى مع ما سبق، يجب التخطيط لنهضة صناعية زراعية خدمية تكنولوجية، مع قيام الدولة بواجبها الرئيسى فى حماية أسس استقلالها، وعلى المسئولين القتال بكل أساليبه وأشكاله لحماية ذلك، ولهم العبرة فيما فعلته وتفعله الدول المتقدمة فى حماية منتجاتها الإستراتيجية ـ بكل السبل، بدءًا بالحماية الجمركية بمختلف أنواعها، إلى الدعم بكافة أنواعه: مالى، بحوث وتكنولوجيا، وغير ذلك... ولا ننسى أن أوروبا احتلت ثلثى العالم لمدة قرنين أو ثلاثة لبناء اقتصادها، وما زال الغرب يفرض على العالم القوانين التى تناسبه، فلا يمكن أن نستمر فى سياسات تدور بنا فى حلقات التبعية والاعتماد على من يعمل بكل وسيلة ـ مشروعة وغير مشروعة ـ لمصالحه ولاستمرار تفوقه وسيادته.

* وإذا كانت صناعة وتجارة السلاح والأدوية فى مقدمة صناعات وتجارة العالم، فلماذا لا نخطو الخطوة الأولى فيها؟ ولقد خطونا فعلًا تلك الخطوة الأولى منذ عدة عقود بنجاح، ثم توقفنا.

إسرائيل ذات البضعة ملايين مواطن تنتج السلاح، وكذلك الصين التى كانت خلف مصر حتى خمسينيات القرن الماضى، وذات المليار وثلث المليار مواطن، تنتج السلاح، وإيران التى تحاصرها أمريكا والغرب منذ ثلاثين سنة تنتج السلاح.

= بل إنه يرفض الكشف عن المرتبات الكبرى فى البنوك! مع العلم بأن هناك عشرات الآلاف فى مصر أكثر إخلاصًا لبلدهم، وأكثر كفاءة، من أولئك الثلاثة.
وتظهر الأقوال السابقة وجهًا من النيوليبرالية يجسد الصلف المغرور والأنانية عديمة الإحساس بالغير، ونتيجته أن حصل ١٪ من الأمريكيين فى عام ٢٠١٠ على ربع إجمالى الدخل القومى وكدسوا ٤٠٪ من ثروات أمريكا، ونتيجته فى مصر فساد وظلم اجتماعى مماثل ألقى بجمال مبارك وعصبته فى سجن طرة، وبقيتهم فى الطريق إليه.

فلماذا لا تبدأ مصر فى ذلك؟

مع العلم بأن تقدم صناعات كثيرة فى أمريكا، مثل الحواسب والنت والاتصالات وصناعات الفضاء، والأدوية وغيرها، يرجع للأبحاث التى يقودها وينفق عليها البنتاجون بسخاء، ثم تستفيد منها الصناعة التكنولوچية المدنية.

وبالطبع يمكن لمصر التخطيط والتنسيق فى ذلك مع كثير من البلاد العربية والأفريقية والإسلامية، وبلاد أمريكا الجنوبية والهند والصين وروسيا، وغيرها.

وما يقال عن السلاح يُقال عن الدواء.

* وعلى الدولة أن تعيد النظر فى عدوها؟ أهو الشعب؟! كيف يكون عدد العاملين بوزارة الداخلية، وقوات الأمن المركزى وما إلى ذلك أكبر من عدد العاملين بوزارة الدفاع وعدد قوات الدفاع؟.

على الدولة أن تخفض من ميزانية وأعداد العاملين فى وزارة الداخلية لحساب وزارة الدفاع.

ومن الذى يمثل الخطر الرئيسى على مصر؟ حماس وإيران أم إسرائيل؟. وكيف تقف الحكومة المصرية فى خندق إسرائيل وأمريكا فى تنفيذ مشروع فصل جنوب السودان وإقامة دولة مسيحية فيه؟[٩٦]

(٩٦) لماذا حضر چون كيرى مرشح الرئاسة السابق، وكارتر الرئيس الأمريكى السابق، وغيرهما من الشخصيات الهامة فى أمريكا قداس الاحتفال بدولة جنوب السودان؟
قال رمزى كلارك ـ النائب العام فى حكومة چون كنيدى ـ إن واشنطون مقدرة =

* وفى مجال الطاقة، لماذا لا تبدأ مصر مشروعات طموحة لاستغلال الطاقة الشمسية؟ ولماذا لا تدخل بجدية فى مشروع الطاقة النووية؟.

* وفى مجالات السياحة والتجارة والخدمات، لماذا لا تصبح بورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط والإسكندرية مراكز جذب مثل دبى وسنغافورة وكوالالومبور؟.

فلنعمل على أن يأتى سائحون عرب إلى مصر بقدر ما يذهبون إلى ماليزيا! ولماذا نرفض تسهيل دخول الإندونيسين والماليزيين والأتراك إلى مصر بدون الحاجة لتأشيرات، فى مقابل أن يذهب المصريون لتركيا بدون تأشيرة؟ مع العلم بأن المصريين يدخلون إندونيسيا وماليزيا بدون تأشيرة.

وكيف يدخل الإسرائيليون سيناء بدون تأشيرة حتى اليوم؟.

ولماذا نغلق الباب فى وجه السياحة الإيرانية لمصر، والتى يؤكد خبراؤها - على الجانبين - أنها لن تقل فى سنتها الأولى عن نصف مليون سائح ينفقون ما لا يقل عن مليار دولار، ويمكن أن تزيد إلى أكثر من مليون ينفقون أكثر من ٢ مليار دولار سنويًا؟.

ولماذا نغلق الباب فى وجه الاستثمارات الإيرانية فى مجالات السيارات والبتروكيماويات والصناعات الغذائية؟[٩٢].

= لمبارك دوره فى كبح الإسلام، وإن أمريكا تعمل على فصل جنوب السودان منذ أكثر من عشرين عامًا - قال ذلك فى حفل عشاء أقيم له منذ بضع سنوات فى فندق هيلتون رمسيس القاهرة.
واقرأ ما جاء فى چويش تليجراف ٨/ ٧/ ٢٠٠٤: السودان أصبح قضية يهودية إسرائيلية، قضية دارفور قضية يهودية إسرائيلية!.

(٩٧) تنتج إيران ما يقرب من مليون سيارة سنويًا، بنسبة تصنيع تزيد على ٨٠٪، =

* وكما ساهمت الأحزاب المسيحية فى إنشاء الاتحاد الأوروبى، لماذا لا يُساهم الإسلام السياسى فى إنشاء الاتحاد العربى، ثم الاتحاد الإسلامى؟.

* وعلينا استبدال شعار تجفيف منابع الإسلام بتجفيف منابع التبعية والفساد، والعمل على تحقيق الشفافية الكاملة فى ميزانية الدولة.

فقد تحدث المسئولون، ومنهم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، عن الصناديق الموازية، والتى بلغت - طبقاً لما أمكن حصره - بضعة آلاف صندوق، وفى تقدير خبراء مالية مثل عبد الخالق فاروق وعبد الحافظ الصاوى راكمت ما يقارب تريليون جنيه فى العشرين سنة الماضية، أى ما يقارب مائتى مليار دولار، ضاع ٦٠٪ منها فسادًا.

* كذلك علينا تحويل مراقبة أمن الدولة للناشطين السياسيين إلى مراقبة الناشطين فى جلب المخدرات، والتى تستنزف أكثر من ٢٠ مليار جنيه سنويًا من جيوب المصرين، بالإضافة لما تهدمه من الصحة البدنية والنفسية للمدمنين، وما يتكلفه علاجهم، وآثار التعاطى الضارة على المحيطين بهم.

وعلى المؤسسات الدينية، الحكومية والأهلية، قيامها بالدور المطلوب منها فى تحريم المخدرات، مثل تحريم الخمر.

* ويمكننا الاستفادة من أموال الزكاة بشكل جماعى مؤسسى يُساهم

= وعرض رئيس الغرف الصناعية والتجارة الإيرانية استثمار إيران فيما سبق ذكره، وذلك للوفد الشعبى المصرى الذى زار إيران فى مطلع العام الحالى.

فى الإنتاج أكثر مما يُساهم فى إشباع الاستهلاك، فإذا كان إجمالى الناتج فى مصر حوالى تريليون جنيه، وقدَّرنا ٢,٥٪ على نصفه فقط، لأتيح لنا ١٢,٥ مليار جنيه سنويًا، فإذا نجحت الدولة ـ بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية ـ فى كسب ثقة المزكين لاستطاعت توفير استثمار معتبر بتكلفة صفرية[٩٨]، وما يُقال عن الزكاة، يقال عن الأوقاف الإسلامية التى أممتها الدولة، ولا أحد يعرف ماذا تفعل بها.

وجدير بالذكر أن كثيرًا من جامعات ومستشفيات أمريكا الناجحة والمتميزة قامت على الأوقاف.

وعلى الدولة أن تكف عن الاقتراض ـ الذى كان من ذرائع احتلال إنجلترا لمصر ثمانية عقود، والذى يُكرِّس التبعية التى يريدها بعض المنتفعين والمستغربين ـ وتعمل جدًّا على استرداد أموال مصر المنهوبة داخليًا وخارجيًا.

وقد عرض الخبراء عدة خطوات أساسية توفر للدولة ما يكفيها:

رفع أسعار بيع الغاز إلى الأسعار العالمية ـ إنهاء دعم الصناعات التى تحقق أرباحًا غير معتادة، مثل صناعات الأسمنت والحديد والسيراميك بالطاقة الرخيصة ـ عمل ضرائب تصاعدية على تلك الصناعات، وعلى شركات المحمول بأرباحها المليارية، ومثيلاتها ـ استرداد القروض التى بالمليارات من أصحاب الحظوة ممن يُسمون رجال الأعمال من عصبة جمال مبارك ومن

(٩٨) لو رجعنا لميزانيات الدولة، لوجدنا أن ما يقارب نصفها ـ ٥٠٪ ـ يذهب لسداد القروض وفوائدها.

حوله ـ عمل ضرائب على أرباح البورصة كما يحدث فى معظم دول العالم ـ استعادة سيطرة الدولة على الصناديق الموازية وتطهيرها من الفساد لتخدم الشعب ـ ضبط الحد الأعلى للدخول، ويكفى فى ذلك ثلاثين ألف جنيه شهريًا للعباقرة ذوى الإنجاز، ومن لا يقبل فليترك منصبه لغيره[٩٩] ـ إيقاف نزيف خسائر الإعلام، الذى ضلل الشعب لعدة عقود[١٠٠]، بميزانياته المفتوحة سواء لدعم نظام مبارك أو لتغريب الشعب ـ الاستغناء عن آلاف المستشارين من مستشارى السوء لعائلة مبارك والعصبة التى حوله.

---

(٩٩) وبالنسبة للقطاع الخاص، فعلى الدولة أن تطبق نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات، وعلى الدخل العام، فمثلًا من يزيد دخله عن نصف مليون جنيه سنويًا يدفع ٢٥٪، وتتصاعد الضريبة ١٪ مع كل مائة ألف جنيه، حتى إذا تجاوز مليون جنيه فى السنة دفع ٣٠٪، وإذا تجاوز ٢ مليون جنيه فى السنة دفع ٤٠٪، حتى يصل السقف الأعلى للضريبة عند دخل ٣ ملايين سنويًا، أو ما يزيد عليه إلى ٥٠٪. ويسرى هذا النظام على الجميع: رجال أعمال، وأطباء، وإعلاميين، أدباء وكتاب، فنانين، ولاعبى الكرة وغيرهم.

(١٠٠) وبالنسبة للإعلام الخاص، والذى ربما يكون فى بعض الأحيان أكثر خطرًا وأشد ضررًا من الإعلام الحكومى، فالأخير قد تعوقه البيروقراطية وقلة الكفاءة الحكومية المعتادة، بينما الأول يدفعه رأس المال والربح دفعًا، فكثيرًا ما يصبح أسيرًا لرأس المال وللإعلانات، وذلك يمثل سمًا يجرى فى عروقه، كما يجرى سم النفوذ الأجنبى فى عروق الدولة التى ترضخ له. ولقد تبنى الإعلام الخاص الثورة وأهدافها، بل وساهم فى قيامها، فعليه أن يمارس ما تدعو إليه الثورة داخل مؤسساته: العدل الاجتماعى ـ الديمقراطية ـ الشفافية، وإن لم يمارس ذلك، فكيف يدعو إليه؟ ففاقد الشىء لا يعطيه.

وإذا كان السياسيون معرضين للفساد بسبب شهوة السلطة وشهوة المادة، فالإعلاميون مثلهم فى ذلك، ويضاف فى حالة الإعلاميين شهوة الشهرة، وإذا كان زواج السلطة ورأس المال خطرًا على المجتمع، فزواج الإعلام ورأس المال لا يقل خطرًا.

وهناك رجال أعمال يملكون وسائل إعلامية، وإعلاناتهم تهم كل وسائل الإعلام لدرجة أنها تتجنب نشر ما يضرهم، ومنهم من يستطيع التأثير ـ إن لم يكن شراء ـ بعض البرامج ومن يقدمها، وبعض الأعمدة ومن يكتبها.

* جاء فى القرآن ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾، وجاء ﴿فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾. كيف أهملنا سيناء بكل وزنها وثقلها للاقتصاد والأمن القومى؟. قال اللواء منير شاش محافظ سيناء الأسبق - رحمه الله - إنه قدم حوالى ثلاثين مشروعًا لتنمية سيناء، لم ينظر رئيس الوزراء لأى منها!.

فإذا كان مبارك وعصبته لم يكن يعنيهم سوى مصالحهم الخاصة - وخير إسرائيل كما صرح أوباما - وانحصر تفكير مبارك وعصبته فى جلب السائحين من إسرائيل والاستجابة لطلباتهم الشاذة فى كل أنواع الجنس والمخدرات، مع بعض السياحة الأخرى من أوروبا، حتى إنه منع إقامة جسر بين مصر والسعودية لخدمة التجارة والأعمال والسياحة، فعلى حكومتنا الجديدة تغيير كل ذلك، وتنمية سيناء زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا وسياحيًا، وتكثيف السكان بها.

* وعلى الدولة العمل بكل الوسائل القانونية على استعادة ما منحته الحكومات المتعاقبة فى أكبر عملية سرقة فى تاريخ مصر - المساة الخصخصة - لأفراد، ومؤسسات قريبة من عائلة مبارك وعصبته.

* ومن أخطر ما يهدد استقلالية مصر وشعبها أن نترك لمؤسسات أجنبية حرية العمل داخل مصر دون دراسة ودون مراقبة جدية لأهدافها، وأهداف وآثار تمويلها للمصريين، سواء كانوا أفرادًا أو أحزابًا، أو مؤسسات وصناديق تمويل وما إلى ذلك.

فالأمر أوضح من الحاجة لبيان أنها تعمل لخدمة المؤسسات الأجنبية: من أرسلها ومن يمولها. وقد يستفيد الشعب المصرى منها، وقد

لا يستفيد، وقد تُسبب أضرارًا بالغة، والأمر أخطر من أن يُترك كما كان فى عهد مبارك، بنظمه ولوائحه.

* ومن أخطر أشكال التبعية الثقافية والمادية التى أصابتنا، ما جرجرتنا إليه ثقافة وال ستريت الأمريكية من حمى الاستدانة للاستهلاك وللمظهرية الزائفة، مما يتعارض مع ثقافتنا الإسلامية، ويتعارض أكثر مع ثقافتنا المسيحية. فعلى الدولة مع مؤسسات الفكر الخاصة كبح جماح جنون الاستهلاك وإعلاناته التى تجعل من التضليل والتزييف والإغراء الفج أسلوب تخاطب يومى معتاد.

* وعلى الدولة أيضًا ـ مع المؤسسات الأهلية ـ ابتداع نظم تمويل واقتصاد إسلامية، وقد سبقت ماليزيا دول العالم الإسلامى فى ذلك، وتسابقت إليها صناديق ومؤسسات التمويل التى تريد اتباع النظام الإسلامى[١٠١].

* ولا حاجة بنا لتكرار محورية الشورى أو الديمقراطية فى حياتنا كلها، فالاستبداد يصنع أنصاف آلهة، وأشباه عبيد، وهذا ما جاء الإسلام لهدمه.

* جاء فى القرآن ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٩]، وجاء فى الحديث «أفضل الجهاد قولة حق عند سلطان جائر»، وجاء «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا» فلما سأله الصحابة كيف ننصره وهو ظالم؟ أجابهم «بأن نكف يده عن الظلم».

(١٠١) أصدرت الشروق الدولية كتاب «التجربة الماليزية» فى ذلك المجال، بقلم نوال عبد المنعم بيومى، وتقديم د. رفعت العوضى.

لو اتبع المسلمون شرعهم لمنعوا ظلم صدام حسين لشعبه، ولمنعوا غزوه الكويت، أو لطردوا بقوتهم قواته من الكويت، ولو فعلوا ذلك لما غزت أمريكا بقواتها العراق، ولو منعوا القذافى من ظلم شعبه لما وصلنا لما نحن فيه الآن، ولتتدبر كيف أن أمريكا والناتو يقومون بما كان يجب على القوات الإسلامية القيام به، ثم تحقق أمريكا ومن معها الفوائد الآتية:

١- تتقاضى ثمنًا غاليًا عن عملها العسكرى من دول البترول العربية، فتخرج بمكاسب مالية باهظة.

٢- تكتسب خبرة من عملياتها العسكرية، لتطور بها أسلحتها وخططها.

٣- تتخلص من أسلحتها القديمة.

٤- تتخلل الدولة والمجتمع الليبى.

٥- تفرض شروطها على حكومة ليبيا القادمة.

ويسكت العرب المسلمون عما يحدث فى سوريا، وما يحدث فى الصومال، وبذلك يهيئوا الفرص لكل الطامعين.

* ويجدر بنا ـ خاصة ونحن على مشارف انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية ـ أن نحذر من خيانة الله ورسوله، فنختار الأفضل، ليس الأقرب ولا من نرجو منه منافع خاصة، أو أهداف خاصة على حساب الصالح

العام[١٠٢]، فقد جاء فى الحديث «من ولى من أمر المسلمين شيئًا فولى رجلًا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله».

* كذلك يجدر بنا أن نحذر من التزوير الذى قرنه الحديث بالشرك «أكبر الكبائر الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، ألا وقول الزور، ألا وقول الزور، ألا وقول الزور» حتى قال الصحابة يا ليته سكت.

* وعلى أصحاب العمل السياسى الإسلامى أن يتحملوا مسئوليتهم ـ مع بقية القوى السياسية ـ فى تأليف ومزج كل أطياف العمل السياسى فى مصر، من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وألا ينزلقوا فى معارك جانبية كل هدفها إخراج مصر من مسار الإصلاح، وأن يعوا تمامًا، هم وكل الطيف السياسى فى مصر، أن بكل من إسرائيل وأمريكا طيفًا سياسيًا وثقافيًا أكثر اتساعًا وتناقضًا من الطيف السياسى المصرى، ولكنهم يعملون معًا، ولا يتبعون أساليب الإقصاء والإبعاد.

* وأن ينتبهوا للخطة العالمية لنشر الإسلاموفوبيا، ليس فقط فى أمريكا

---

(١٠٢) لماذا اختار مبارك عاطف عبيد رئيسًا للوزراء؟ لم يكن للرجل فى أى وقت رؤية، ولم يزعم أحد له إنجازًا، فضلًا عن أنه مدمن، فهل هذا سبب اختياره؟! بالإضافة لحثه على مشروع التوريث؟! ومن طرائف حِكم عبيد ورؤيته تصريحه الذى قال فيه: إذا أردنا دخول السوق الأفريقية، فأفضل السُبل لذلك رجال الأعمال اللبنانيين!.
كذلك لماذا اختار أحمد نظيف رئيسًا للوزراء؟ لم يمارس أى نشاط سياسى قبل اختياره، ولا حتى بعده، وهو عديم الرؤية السياسية من قبل ومن بعد، وقد ذهب لواشنطون فقال: مصر دولة علمانية ـ الشعب المصرى غير مستعد للديمقراطية ـ لو تركنا الانتخابات دون تدخل (عام ٢٠٠٥) لزادت حصة الإخوان على ٢٥٪! هل كان الرجل يقدم مسوغات تعيينه لواشنطون؟ تلك المسوغات هى الجهل، وازدراء الشعب المصرى والتكبر عليه والافتخار بالتزوير والحرب على الإسلام السياسى!.

والغرب، بل وهنا فى الشرق الأوسط، وفى مصر بالذات، وذلك يحتاج لخطة مواجهة حكيمة شاملة، بعيدًا عن انفعالات اللحظة والأحداث.

* كذلك على أصحاب العمل السياسى الإسلامى أن يعوا أن تقنين الشريعة ليس هدفًا بذاته، بل هو وسيلة لبناء المجتمع الذى قال القرآن عنه ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، وكذلك الحكم ليس هدفًا بذاته، بل هو وسيلة بناء ذلك المجتمع، ورُبَّ سياسى خارج الحكم أنفع وأفيد لبلده وأكثر تأثيرًا من حاكم!.

obeikan